الأداة 15

المنظور الجنساني والأمن

إدماج المنظور الجنساني في تصميم المشاريع ومتابعتها في قطاع الأمن والعدالة

لورين أندايا سيرانو

UN WOMEN

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights ODIHR

DCAF ديكاف ـ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

نبذة عن المؤلفة

لورين أندايا سيرانو مديرة البرامج في دائرة المنظور الجنساني والأمن في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. وهي لا تزال تعمل، منذ سنة 2006، على مسائل المنظور الجنساني، والحكم الرشيد في قطاع الأمن وإصلاحه وحفظ السلام مع مجموعة من المنظمات الدولية. ومن جملة الشركاء في برنامجها مؤسسات الشرطة والدرك، ومراكز التدريب على حفظ السلام ومنظمات المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء. كما تعمل لورين في برنامج لدعم الأقران والذي يستهدف الناجيات من العنف الجنسي في كندا.

المحرر

ميغان باستيك، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

شكروتقدير

تعرب المؤلفة عن خالص شكرها للخبراء والاختصاصيين الممارسين الذين شاركوها معارفهم في المقابلات ومجموعات التركيز، وخاصة فيتري بينتانغ، وليزا ديني، وديانا غراسيا، وشورينا لورتيكيبانيدزي، وإريكا بوتس، وجوفانا كاباريك، وميهالا راكوفيتا (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة)، وأريانا كالزابيني وفينيسا سامبايو (برنامج الشؤون الجنسانية والأعمال المتعلقة بالألغام)، والزملاء من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن برنارد بيلوندراید، وألكساندر بوريان، وجان-ماري كلامينت، وثامي إيفانز، وكورت اير، وتيودورا فوبور، ومارتا غيتوني، وباتريك هاغن، وليا لهوك، ووليام ماكديرموت، وآنا-لينا شلوشتر. كما تعبّر المؤلفة عن امتنانها لجان-جاك كانيتولعمله على دعم هذا البحث، وميغان باستيك ودانييل دي توبريز على المشورة والدعم المحفزين اللذين قدماه.

وبالمثل، يعرب كل من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانهم للعديد من الأفراد الذين أسهموا في هذا المشروع. فمن هؤلاء من شارك في ورشة المراجعة التي عقدت في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر 2018، والأفراد الذين راجعوا المدخلات وقدموها حول مسودات هذه الأداة: براد أوركارد (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وغرازيبلا بافوني (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان)، وكارين بارنيز، وبونافشا غولاكوفا وأنتونيا دويز. ونتوجه بجزيل الشكر لمارتا غيتوني من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على ما قامت به من تنسيق إنتاج مجموعة الأدوات.

ويشيد مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بالدعم الذي أمدّته به سويسرا والسويد ودائرة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لإصدار مجموعة الأدوات هذه.

نشر في سويسرا، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن
DCAF Geneva
PO Box 1360
CH-1211 Geneva 1
Switzerland

التصميم: أليس ليك هاموند (alicelh.co)

صورة الغلاف: أعضاء من فريق القانون والعدالة التابع للوكالة الأسترالية للتنمية الدولية وهم يتحدثون إلى أشخاص في بابوا غينيا الجديدة عن شواغلهم المتعلقة بالسلامة. وقدمت الوكالة الدعم للعمل الذي أنجزته الشركات المحلية ولجنة منطقة العاصمة الوطنية في تأمين الملاذات الآمنة للنساء المتضررات من العنف. جميع الحقوق محفوظة للوكالة الأسترالية للتنمية الدولية.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019

ويشجع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على استخدام هذه الأداة وترجمتها وتعميمها، ولكننا نطلب الإقرار بالمواد واقتباسها وعدم تغيير محتواها.

للاقتباس: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019)، "إدماج المنظور الجنساني في تصميم المشاريع ومتابعتها في قطاع الأمن والعدالة"، في مجموعة أدوات المنظور الجنساني والأمن، جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-9222-577-3

نُشرت مجموعة الأدوات هذه بدعم من مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لا يعكس المحتوى بالضرورة سياسة المكتب وموقفه.

مجموعة أدوات المنظور الجنساني والأمن الصادرة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

تم تمويل هذه الأداة بمساعدة المملكة المتحدة من حكومة المملكة المتحدة و لكن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة

UKaid
from the British people

هذه الأداة جزء من مجموعة أدوات المنظور الجنساني والأمن الصادرة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تتألف من تسع أدوات وسلسلة من موجزات السياسات.

الأدوات

1. حكم قطاع الأمن وإصلاحه والمنظور الجنساني
2. أعمال الشرطة والمنظور الجنساني
3. الدفاع والمنظور الجنساني
4. العدالة والمنظور الجنساني
5. أماكن الحرمان من الحرية والمنظور الجنساني
6. إدارة الحدود والمنظور الجنساني
7. الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن والمنظور الجنساني
14. المخابرات والمنظور الجنساني
15. إدماج المنظور الجنساني في تصميم المشاريع ومتابعتها في قطاع الأمن والعدالة

موجز السياسات

خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وقطاع الأمن والمساواة بين الجنسين

النهج الذي يعتمده قطاع الأمن إزاء المرأة والسلام والأمن

النوع الاجتماعي، ومنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحة الإرهاب

النوع الاجتماعي وتنظيم خدمات الأمن الخاص

وفضلًا عن ذلك، يمكن الاطلاع على مجموعة القوانين والأدوات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وقطاع الأمن والعدالة على شبكة الإنترنت.

وتستند مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، على مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، التي نُشرت للمرة الأولى في سنة 2008. ويمكن الاطلاع على الأدوات التالية من أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني جنبًا إلى جنب مع هذه المجموعة:

8. النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
9. رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
11. النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
12. النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني
13. تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إصلاح القطاع الأمني

قائمة المحتويات

1. نظرة عامة 1

1.1 الفئات التي تستهدفها هذه الأداة وكيفية استخدامها 2

1.2 موجز عام لهذه الأداة 3

2. لما يعد تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني مهمًا في تصميم المشاريع ومتابعتها في قطاع الأمن والعدالة؟ 5

2.1 إنشاء أجهزة الأمن والعدالة التي تتسم بفعاليتها ومشروعيتها وتستوفي المعايير الدولية والوطنية 5

2.2 معالجة وافية للأدوار والاحتياجات الجنسانية بما يتجاوز حدود المشاركة البسيطة للمرأة 6

2.3 عدم إلحاق الضرر 7

3. تصميم المشاريع في قطاع الأمن والعدالة: كيفية إدماج المنظور الجنساني 9

3.1 التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية باعتباره أساس تصميم المشروع 10

3.2 أمثلة على أدوات التحليل الجنساني المناسبة للعمل في قطاع الأمن والمخابرات 13

3.3 تصميم المشاريع بالاستناد إلى نظرية من نظريات التغيير 19

3.4 مراجعة ميزانية المشروع باستخدام المنظور الجنساني 21

3.5 استخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين 22

4. متابعة المشاريع في قطاع الأمن والعدالة: كيفية إدماج المنظور الجنساني 27

4.1 إعداد إطار متابعة المشاريع 27

4.2 تصنيف البيانات 29

4.3 إعداد المؤشرات 31

4.4 اختيار منهجيات جمع البيانات اللازمة للمشروع 37

5. تقييم إعداد البرامج في قطاع الأمن والعدالة واستخلاص الدروس المستفادة منها: كيفية إدماج المنظور الجنساني 43

5.1 معايير التقييم وأسئلته 44

5.2 اختيار المنهجيات اللازمة لتقييم المشروع واستخلاص الدروس المستفادة منه 45

6. أسئلة توجيهية للتقييم الذاتي المؤسسي 49

7. للإستزادة 51

الملحق الأول: أمثلة على المؤشرات المتعلقة بالجنسانية في قطاع الأمن والعدالة 55

الصورة: نقاش حول التقدم المحرز على صعيد قضايا المرأة، نظمته العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولجنة المرأة في ولاية شمال دارفور، 2011. جميع الحقوق محفوظة للعملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور/ألبرت غونزاليس فران.

1. نظرة عامة

خلال العقد المنصرم، بات من المقبول على نطاق واسع أن المساواة بين الجنسين – وهي مبدأ يقع في صميم حقوق الإنسان – تعد جزءًا لا يتجزأ من مبادئ الحكم الرشيد في قطاع الأمن. ومن شروط سيادة القانون أن كل إنسان يحظى بالمساواة والحماية على قدم المساواة أمام القانون. وللرجال والنساء والفتيات والفتيان احتياجات مختلفة للأمن والعدالة، ويجب على أجهزة الأمن والعدالة أن تأخذها بعين الاعتبار لكي تتسم بالفعالية. وتؤكد خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات تعد قاسمًا مشتركًا بين جميع القطاعات، بما فيها قطاع الأمن والعدالة.

ومع أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتُمدت في سنة 1979، إلا إنه قد جرى الاعتراف في نهاية المطاف بالدفاع المستميت الذي خاضته منظمات المجتمع المدني النسائية، والذي شهد على التجارب التي عاشتها النساء خلال النزاعات ودورهن في بناء السلام، في القرار الصادر عن مجلس التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن في العام 2000. وحدت القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، إلى جانب التفاهمات الأوسع على صعيد الأمن، بالمجتمع الدولي إلى إدراك الأهمية التي يتبوأها قطاع الأمن والعدالة في تحقيق رؤية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويضطلع قطاع الأمن والعدالة بأدوار مهمة للغاية في حماية النساء وجميع الناس من العنف، وفي ضمان أن النساء والناس كافة يملكون القدرة على الوصول إلى العدالة، وفي تهيئة بيئة تمكن النساء وجميع الناس من المشاركة مشاركة كاملة في بناء السلام وصنع القرارات المتعلقة بأمنهم.

وتجمع هذه المجموعة من أدوات النوع الاجتماعي والأمن الصادرة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في طياتها الدروس الرئيسية المستفادة على مدى العقد الماضي على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن والعدالة. وتكمن الغاية من مجموعة الأدوات هذه في تبادل الممارسات الجديدة والناشئة والتفكير في الطريقة التي أفضت إلى تسجيل نجاحات في تعزيز المساواة بين الجنسين والدفع في اتجاه التفكير في إدماج المنظور الجنساني في مؤسسات قطاع الأمن والعدالة، بما يتجاوز مجرد زيادة عدد النساء فيها.

وبينما أُعِدّ قدر كبير من السياسات التي تتناول المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن، فقد ثبت أن ترجمة السياسات إلى برامج وتدخلات أفضل في قطاع الأمن والعدالة على أرض الواقع ينطوي على صعوبات جمّة. فكيف يمكن إدماج المنظور الجنساني بصورة شاملة؟ وكيف يبدو النجاح في هذا المضمار؟ وثمة الكثير من المنتجات المعرفية الجيدة التي توجه التقييمات المراعية للاعتبارات الجنسانية

الصورة: فريق الرصد التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال بعثة ميدانية على الحدود الشمالية في منطقة تيتوفو، 15 آذار/مارس 2010. جميع الحقوق محفوظة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ إيبرهارد لاوي.

في البرامج والمشاريع، ولكن التقييم الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية يعتمد على المنظور الجنساني الذي يشكل جزءًا من متابعة أي برنامج أو مشروع. والأهم من ذلك أن تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني ينبغي أن يشكلا جانبًا من طريقة تصميم البرامج والمشاريع. وتقدم هذه الأداة توجيهات حول إدماج المنظور الجنساني في تصميم البرامج والمشاريع ومتابعتها، مع توجيه اهتمام خاص إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستقاة من العمل مع قطاع الأمن والعدالة وداخله.

1.1 الفئات التي تستهدفها هذه الأداة وكيفية استخدامها

هذه الأداة موجهة لأي جهة تشارك في تصميم البرامج والمشاريع المتعلقة بقطاع الأمن والعدالة أو تنفيذها أو متابعتها أو تقييمها، سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني. وتصف العديد من هذه الجهات إدماج المنظور الجنساني منذ البداية في البرامج والمشاريع تحديًا.

ويتمثل إطار هذه الأداة في الدورة الأساسية للمشاريع. ولا تغطي هذه الأداة كل جوانب الممارسة الجيدة المتبعة في إدارة المشاريع، ولا تناقش مختلف الإستراتيجيات المعتمدة في إعداد البرامج في قطاع الأمن والعدالة. وعوضًا عن ذلك، تقدم الأداة توجهات جنسانية يمكن تطبيقها على أي نهج يستخدم مع هذا القطاع. وهي تسلط الضوء على تلك الجوانب من دورة المشاريع التي تعد أساسية لضمان إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل المشروع.

وهذه الأداة هي جزء من مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن الصادرة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولتحصيل فهم أشمل للمفاهيم الجنسانية المستخدمة في هذه المجموعة، نوجه القارئ للاطلاع على الأداة الأولى "حكم قطاع الأمن وإصلاحه والمنظور الجنساني". وتركز الأدوات وموجز السياسات الأخرى على قضايا محددة في قطاع الأمن والعدالة والجهات التي تقدم هذه الخدمات، حيث تولي قدرًا أكبر من الاهتمام بما تبدو عليه المساواة بين الجنسين والطريقة التي تيسر تحقيقها في قطاعات معينة (انظر الصفحة 1). ويمكن استخدام هذه الأداة إلى جانب تلك الأدوات التي تُعنى بقطاعات بعينها. وفضلًا عن ذلك، يمكن استخدام هذه الأداة جنبًا إلى جنب مع الأداة الحادية عشرة "رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي" من مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، والتي تتناول الرقابة على إجراءات إصلاح قطاع الأمن والإصلاحات التي تنفَّذ على مستوى هذا القطاع ومتابعتها وتقييمها. أما هذه الأداة الجديدة فهي أوسع في نطاقها، حيث تركز على المنظور الجنساني في أي مشروع في قطاع الأمن والعدالة أو أي تدخل يسهم في الحكم الرشيد في قطاع الأمن، سواء كان في وقت السلم أو في بيئات ما بعد النزاعات.

المشروع مقابل البرنامج

في هذه الأداة، يُعرف "المشروع" (أو التدخل) على أنه سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة تحديدًا واضحًا في غضون فترة زمنية محددة وله ميزانية محددة. ويتألف "البرنامج" من مشاريع متعددة، وله هدف أطول مدى وفترته أطول من فترة المشروع. وفي حين تفرق الممارسة الجيدة في إدارة المشاريع وتخطيطها بين البرامج والمشاريع، فإن القاسم المشترك بينها يكمن في أنها تسعى إلى إحداث تغيير. ويختلف نوع التغيير ونطاقه بالاستناد إلى حجم المشروع أو البرنامج ونطاقه، ولكن المبادئ نفسها تسري فيما يتعلق بضرورة وضع المساواة بين الجنسين في الاعتبار وإدماج المنظور الجنساني. ولذلك، في هذه الأداة، يستخدم مصطلحا "البرنامج" و"المشروع" كمصطلحين مترادفين.

1.2 موجز عام لهذه الأداة

يبين **الفصل الثاني** الأسباب التي تقف وراء أهمية المنظور الجنساني في تصميم المشاريع ومتابعتها، ويستعرض الفوائد التي يؤتيها إدماج المنظور الجنساني.

ويركز **الفصل الثالث** على تصميم المشاريع، حيث يقدم التوجيهات حول كيفية إجراء تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية وأمثلة على أدوات التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية التي يتناسب استخدامها مع قطاع الأمن والعدالة. ويبين الطريقة التي يمكن بها تعزيز تصميم المشاريع من خلال نهج نظرية التغيير، التي تقوم في أساسها على التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية. وبعد مرحلة التصميم، تقدم الأداة توجيهات حول كيفية تحديد الدرجات للمشاريع باستخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين، سواء باستخدام الأنظمة التي أعدتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو الأمم المتحدة أو أي جهة أخرى.

ويضع **الفصل الرابع** نصب عينيه متابعة المشاريع، حيث يستعرض العناصر الرئيسية التي تشكل إطار المتابعة ويوضح كيفية تصنيف البيانات على نحو يتجاوز تصنيفها معيار الجنس لضمان نهج متعدد الجوانب إزاء المنظور الجنساني في متابعة المشاريع. ويقدم الفصل معلومات مفصلة عن كيفية إعداد المؤشرات والطرق المتبعة في جمع بيانات المتابعة. ويحدد الملحق الأول عينة من المؤشرات المتصلة بإدماج المنظور الجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن والعدالة.

ويقدم **الفصل الخامس** نظرة عامة عن الجوانب الرئيسية في تقييم المشاريع والدروس المستفادة منها، ويعرض أمثلة على المعايير والمنهجيات التي يمكن استخدامها لتقييم البرامج في قطاع الأمن والعدالة، ويلقي الضوء على مسائل رئيسية لها صلة بالموارد المالية والبشرية.

ويقترح **الفصل السادس** عناصر تندرج ضمن القائمة المرجعية للتقييم الذاتي لمساعدة المؤسسات في تقييم قدرتها على إدماج منظور جنساني في تصميم برامجها ومشاريعها في قطاع الأمن والعدالة.

ويورد **الفصل السابع** قائمة بمصادر أخرى مفيدة لدعم تصميم المشاريع المستجيبة للاعتبارات الجنسانية ومتابعتها في قطاع الأمن والعدالة.

2. لما يعد تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني مهمًا في تصميم المشاريع ومتابعتها في قطاع الأمن والعدالة؟

2.1 إنشاء أجهزة أمن والعدالة تتسم بفعاليتها ومشروعيتها وتستوفي المعايير الدولية والوطنية

تعد المساواة بين الجنسين حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وهدفًا تلتزم به الحكومات والمنظمات الدولية. ولذلك، يشكل تعزيز المساواة بين الجنسين جانبًا من الولاية المنوطة بمؤسسات قطاع الأمن والعدالة. وكان مفهوم الأمن القومي فيما مضى يشير إلى أفكار تتصل بحماية الدولة وحماية إقليمها وممتلكاتها وإنفاذ القانون على نحو صارم. أما اليوم، فقد غدا تعريف الأمن يكتسب معنى أوسع وأكثر شمولية، ويشار إليه في الغالب على أنه "الأمن البشري". ويتمحور هذا المعنى حول الأشخاص في أساسه (مع وضع المنظور الجنساني في الاعتبار)، ويتسم بشموليته ويرتبط بسياقات محددة ويعترف بحق الناس كافة في العيش بحرّية وكرامة. وينبغي لقطاع الأمن والعدالة بكل أركانه أن يسعى إلى توفير الأمن والعدالة لجميع الناس، بما يتماشى مع فكرة الأمن البشري.

ويشكل إدماج المنظور الجنساني طريقة من طرق الدراسة أو التحليل الذي ينظر في أثر النوع الاجتماعي على الفرص المتاحة للناس وأدوارهم وتفاعلاتهم الاجتماعية[1]. ومن شأن إدماج المنظور الجنساني والسعي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين أن يقرب قطاع الأمن والعدالة من الناس الذين يقدم خدماته لهم من خلال الاعتراف باحتياجاتهم المختلفة وأخذها بعين الاعتبار. ويعد الفهم الذي يرى أن الأسباب الجذرية التي تقف وراء العنف والجريمة وانعدام الأمن وأثرها يختلف باختلاف فئات هؤلاء الناس جزءًا من اعتماد منظور جنساني. وكذلك الأمر بالنسبة للاعتراف بأن الأفراد العاملين في قطاع الأمن والعدالة هم أنفسهم يتأثرون بالأدوار والتوقعات الجنسانية التي تؤثر في عملهم. فمن خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، تتسم مؤسسات الأمن والعدالة بقدر أكبر من الفعالية، وتحظى بدرجة أكبر من الشرعية في أوساط المجتمعات المحلية وتؤدي الأدوار والاختصاصات الموكلة إليها على نحو أفضل – وبما يتوافق مع حقوق الإنسان وغيرها من المعايير الدولية.*

ويجسد الرسم البياني (1) هذه العلاقة التعاضدية بين التركيز على نوع الجنس والولاية الأعم التي يتولاها قطاع الأمن والعدالة وفعاليته. وتتناول الأداة الأولى، "حكم قطاع الأمن وإصلاحه والمنظور الجنساني"، هذه المفاهيم التأسيسية بالتفصيل.

* انظر الأداة الرابعة، "العدالة والمنظور الجنساني"، للاطلاع على ملخص المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وقطاع العدالة، إلى جانب مجموعة القوانين والأدوات الدولية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين وقطاع الأمن والعدالة المنشورة على شبكة الإنترنت.

الصورة: رجل يدلي بصوته في محطة اقتراع في تونس العاصمة. وقد دعت الحكومة الانتقالية التونسية الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل بعثة لمراقبة الانتخابات المقبلة للبرلمان، والتي كانت مقررة في يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011. جميع الحقوق محفوظة للاتحاد الأوروبي/إيزيكيل سكاغنيتي.

2.2 معالجة وافية للأدوار والاحتياجات الجنسانية بما يتجاوز حدود المشاركة البسيطة للمرأة

يركز جانب لا يستهان به من العمل مع قطاع الأمن والعدالة، عند معالجة المساواة بين الجنسين، على مشاركة المرأة، دون أن يولي عنايته لقدرتها على إحداث التغيير. ومع ذلك، ففي سياقات أخرى تشهد تصميم البرامج، يسود الآن معتقد أن ترسيخ المساواة بين الجنسين يشترط أيضًا مشاركة الرجال والفتيان، وأن الأفراد لا يعايشون التجارب التي تعرض لهم على صعيد الأمن والعدالة من خلال جنسهم ومنظورهم الجنساني المحدد، وإنما من خلال هويات متقاطعة أخرى، كالعمر والعرق والخلفية الإثنية والديانة والتوجه الجنسي والإعاقة والوضع القانوني، إلى جانب الانتماء الجغرافي (ريفي-حضري، شمال-جنوب، مثلًا). وتقتضي الضرورة إدماج النساء في التدخلات (حسبما يبين الإطار 1 ذلك)، بيد أن ذلك ليس كافيًا. فالجهات المشاركة في تصميم البرامج وتنفيذها في قطاع الأمن والعدالة (أو دعم المبادرات الوطنية التي تسعى إلى ذلك) ينبغي لها أن تبذل الجهود لإدماج المنظور الجنساني بصورة شاملة في جميع جوانب عملها وفي مراحله كافة.

الرسم البياني 1: المساواة بين الجنسين والمنظور الجنساني يساعدان قطاع الأمن والعدالة في تنفيذ ولايته

2.3 عدم إلحاق الضرر

في العديد من السياقات، لا تزال وجهة النظر السائدة في أوساط العاملين في قطاع الأمن والعدالة، والتي ترى أن التركيز على المساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني لا يمثلان أولوية ملحة، ولا سيما في البيئات المتضررة من النزاعات. ولكن تجاهل المنظور الجنساني يترتب عليه خطر يتمثل في أن تصميم البرامج في قطاع الأمن والعدالة نفسه يؤدي إلى ديمومة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في هذا القطاع وفي المجتمع. فعلى سبيل المثال، إذا لم يتشاور العاملون في قطاع الأمن والعدالة مع النساء في المجتمعات المحلية بشأن أفكارهن عن إصلاح قطاع الأمن، فهم يرسخون بذلك الافتراضات المتحيزة على أساس النوع الاجتماعي والتي ترى أن الرجال يتحدثون بالنيابة عن هؤلاء النسوة.

ومن شأن إعداد البرامج الإستراتيجية والمبتكرة أن يضمن إدماج المنظور الجنساني في تصميم المشاريع على نحو يعزز إنجاز أولويات المشاريع الأخرى. وفضلًا عن ذلك، تقتضي الضرورة أن تكون الإستراتيجيات والنُّهُج ملائمة لتوعية صناع القرارات ومثيري الاضطرابات بأهمية المساواة بين الجنسين، بطريقة تتناسب مع فهمهم ومع السياق الاجتماعي والثقافي.

الإطار1: ما الذي يمكن أن يحصل عند التقصير في التحليل والمشاورات المراعية للاعتبارات الجنسانية؟

قدمت الجهات الفاعلة الأمنية في كولومبيا هواتف متصلة بالأقمار الصناعية للنساء الريفيات للمساعدة في ضمان تأمين الحماية لهن. وشعرت هؤلاء النسوة بأن الهواتف جعلهن يشعرن بقدر أقل من الحماية وأنهن أكثر عرضة للخطر. فلماذا؟

فقد كانت هؤلاء النساء يعشن في مناطق ريفية لا تتوفر الكهرباء فيها. ولا يتيسر شحن الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية إلا في البلدة. وشعرت النساء بأن اضطرارهن إلى السفر إلى البلدة من أجل شحن هذه الهواتف يعرضهن لخطر أكبر مما لو لم يحن حاملات لهاته الهواتف في الأصل.

وفي الوقت الذي اتُّخذ فيه القرار بشأن تقديم الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية، لم يجرِ التشاور مع النساء حول الطريقة التي يستخدمونها فيها، أو كيف أن امتلاك هذه الأجهزة سيؤثر على حياتهن أو إذا كانت ستسهم فعلًا في تعزيز أمنهن. ولو أن الجهات الفاعلة الأمنية فهمت الاحتياجات الأمنية لدى النساء وسعت إلى الحصول على إسهاماتهن في هذا المشروع، لكان من المحتمل تأمين شواحن تعمل بالطاقة الشمسية مع الهواتف، أو تقديم حل مختلف تماما.

المصدر: مقابلة مع ديانا غراسيا، مستشارة المنظور النسوي وإدارة المعلومات، مؤسسة البحث والعمل الاجتماعي والاقتصادي، 14 أيلول/سبتمبر 2018

الحواشي

UN Women (2019) "Gender equality glossary", https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=36 (accessed 7 November 2019).

DISEÑO PREDIAL AL FUTURO
VISION DEL Sr. HOLA SONY RAMIREZ ROMERO
ALMACEN
ENTRADA
SALA
DORMITORIO
DORMITORIO
COCINA
CUARTO
BAÑO
CUYAS
GALLINAS
HUERTOS DE HORTALIZA Y FRUTALES
ESTABLO DE LAS CABRAS
ENTRADA
DISEÑO PREDIAL ACTUAL
Sr. HOLA SONY RAMIREZ ROMERO
SALA
DORMITORIO
DORMITORIO
COCINA
BAÑO

3. تصميم المشاريع في قطاع الأمن والعدالة: كيفية إدماج المنظور الجنساني*

يوجه تصميم المشروع الطريقة التي سينفَّذ هذا المشروع من خلالها والطريقة التي ستجري بها متابعة هذا التنفيذ وقياسه. ويعد قطاع الأمن والعدالة بيئة سياسية، واتخاذ قرار بشأن "ما يجري قياسه" قرار سياسي كذلك، لأن "ما يجري قياسه يجري تنفيذه". فإذا لم يكن تصميم المشروع يدمج المنظور الجنساني، فمن المؤكد أن النوع الاجتماعي لن يتم قياسه ولن يعمل المشروع على تعزيز المساواة بين الجنسين – التي تمثل جزءًا أساسيا من الحكم الرشيد في قطاع الأمن. وفضلًا عن ذلك، تشكل البيئات السياسية أحيازًا تكتسي طابعًا جنسانيًا إلى حد كبير، حيث تكون المعايير والمواقف الجنسانية حاضرة على الدوم – وهذا يشمل على قطاع الأمن والعدالة. وبناءً على ذلك، تقتضي الضرورة أن يستند تصميم أي مشروع في قطاع الامن والعدالة إلى فهم شامل للسياق القائم وبيئته السياسية. ولفهم البيئة السياسية فهمًا وافيًا، يجب أن يدمج التحليل منظورًا جنسانيًا.

وتتمثل العناصر الرئيسية التي يشملها تصميم المشروع الذي يدمج المنظور الجنساني في إعداد تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية، ونظرية للتغيير وإطار للمتابعة. ومع أن هذه العناصر متمايزة عن بعضها بعضًا، فإن متابعة المشروع وتنفيذه مترابطان معًا، كما يوضح الرسم البياني (2) ذلك. خذ مثلًا مشروعًا صُمم لزيادة التوظيف في القوات المسلحة ويولي تركيزًا خاصًا لرفع نسبة تجنيد النساء فيها. فهذا يستدعي جمع بيانات مصنفة حسب الجنس حول التجنيد مع مرور الوقت. ويجب إدماج التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية ضمن تصميم المشروع لكي يتسنى لهذا المشروع أن يعالج العقبات التي تقف في طريق تجنيد النساء والتأكد من أن إجراءات المتابعة تجمع البيانات المتصلة بنوع الجنس. فإذا أظهرت بيانات المتابعة، مع مرور الوقت، أن تجنيد النساء لم يشهد أي زيادة، فقد يكمن السبب الذي يقف وراء ذلك في أن قاعدة الأدلة التي يستند إليها المشروع (التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية) ليست مكتملة أو أن التمشي المتبع (نظرية التغيير) يشوبه الخلل. ولذلك، يجب تعديل تصميم الأنشطة وتنفيذها من أجل تصويب هذه المشكلة.

ويبين هذا الفصل كيفية إجراء التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية في مشاريع الأمن والعدالة، ويعرض طائفة من الأمثلة على أدوات التحليل الملائمة لهذا الغرض. ثم يوضح الفصل الطريقة المرعية في إعداد نظرية التغيير التي تدمج المنظور الجنساني فيها. ويتناول الفصل التالي تصميم إطار المتابعة الذي يدمج المنظور الجنساني واستخدامه.

* الصورة: نساء متضررات من زلزال في تجمع إيميليو ديل سولار في بيرو يبدين رؤيتهن حول تحسين حيّهن خلال زيادة لمتابعة أحد المشاريع، 2011. جميع الحقوق محفوظة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الرسم البياني 2: أوجه التفاعل بين تصميم المشاريع وتنفيذها ومتابعتها

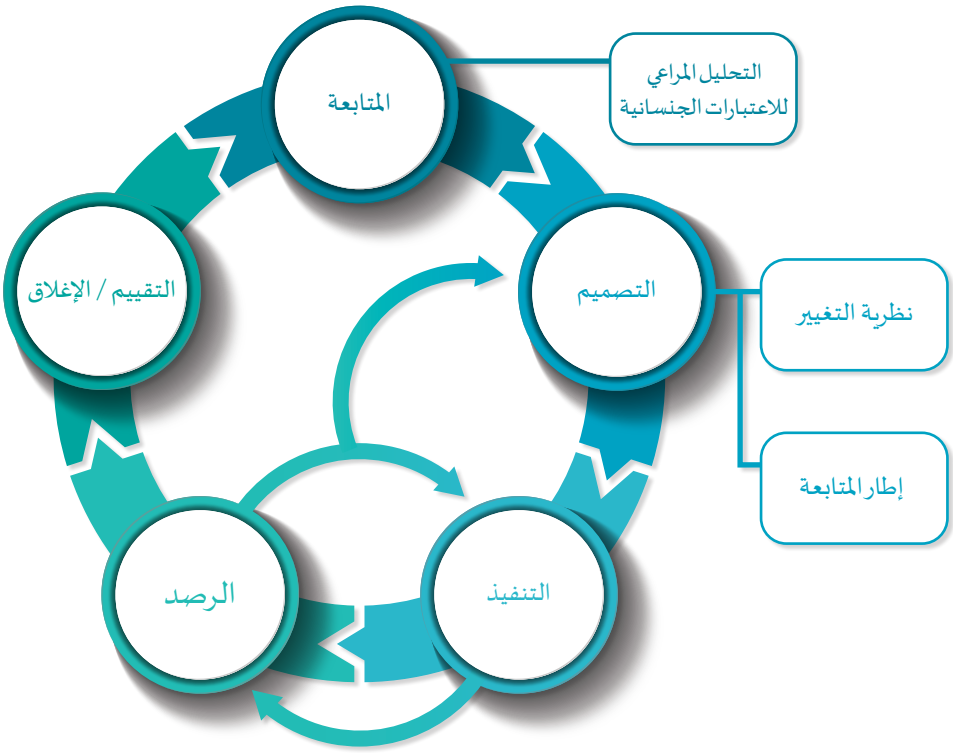

3.1 التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية باعتباره أساس تصميم المشروع

يعني التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية "دراسة نقدية حول الطريقة التي تؤثر بها الاختلافات بين الأدوار والأنشطة والاحتياجات والحقوق/الاستحقاقات القائمة على نوع الجنس على النساء والرجال والفتيات والفتيان والهويات الجنسانية الأخرى في مجال سياساتي أو وضع أو سياق معين".[1] ويدرس التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية، مثلًا، العلاقات القائمة بين النساء والرجال، وقدرتهم على الوصول إلى الموارد والتحكم فيها والقيود التي يواجهونها كل على حدى. وفيما يخص قطاع الأمن والعدالة، فقد يركز التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية على الأشكال المختلفة من انعدام الأمن لدى النساء والرجال والفتيات والفتيان والهويات الجنسانية الأخرى وعلى العقبات التي تحول دون وصولهم إلى العدالة ونوعية تمثيلهم ومشاركتهم في قطاع الأمن والعدالة.

وفي بيئات معقدة وسياسية، مثل قطاع الأمن والعدالة، فمن الأهمية بمكان تخصيص الوقت المطلوب لإدماج التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية في تصميم المشاريع. ويمكن فهم الغاية المتوخاة من هذا التحليل على مستويين. فعلى أحد هذين المستويين، يؤمّن التحليل الجنساني فهمًا أدق لعلاقات القوة والديناميات القائمة على أساس الجنس، والتي تؤثر على قطاعات الأمن والعدالة وعلى المؤسسات والهيئات التي تمثلها والسكان الذين يستطيعون الحصول على الخدمات التي تقدمها. وحتى ما يسمى بمشاريع "التدريب والتجهيز" (وهي تدخلات تركز بصفة حصرية على تقديم التدريب والتزويد بالمعدات) تتطلب تحليلًا يراعي الاعتبارات الجنسانية – كأن تدرس مثلًا ما إذا كانت ثمة حاجة لتقديم التدريب لبناء قدرات إحدى المنظمات الشريكة في مجال الشؤون الجنسانية، أو ما إذا كانت المعدات المقدمة ستكون مناسبة للأفراد الموظفين من الإناث والذكور. وعلى المستوى الثاني، يعد التحليل الجنساني ضروريًا للتأكد من أن المشروع المقترح لا يتسبب في تفاقم أوجه الظلم وعدم المساواة القائمة على نوع الجنس وأن المشروع يعزز قدرًا أكبر من المساواة حيثما أمكنه ذلك. وقد تُستخدم النتائج التي يخلص إليها التحليل الجنساني، أيضًا، باعتبارها خط أساس لمتابعة المشروع.

وغالبًا ما تواجه الجهات الفاعلة الدولية مُهلًا محددة لتصميم المشاريع، وقد تشعر بأنها لا تملك الوقت ولا الموارد التي تمكّنها من إجراء تحليل جنساني مناسب. ومع ذلك، يمكن أن يكون التحليل الجنساني واسعًا وشاملًا بقدر ما يسمح به الوقت والتمويل والخبرات المتاحة. ومن السهل نسبيًا إعداد تحليل جنساني بسيط باستخدام أدوات معدلة وأبحاث مكتبية ومقابلات تُعقد عبر الهاتف. فحتى هذا التحليل سيفسح المجال للتفكير في المشروع ومختلف الاحتياجات والقدرات المتاحة لمساهمة النساء والرجال والفتية والفتيات والأشخاص من ذوي الهويات والتعبيرات الجنسانية المغايرة ومشاركة فئات متباينة في المشروع. ومن شأن استثمار قدر ضئيل نسبيًا من الوقت أن يأتي بنتائج إيجابية للمشروع. وفضلًا عن ذلك، تشترط العديد من المنظمات الدولية والمانحين أن يكون التحليل الجنساني جزءًا من المشروع الذي يدعمونه.

المبادئ الرئيسية الواجب مراعاتها عند إعداد التحليل الجنساني

عند إعداد أي تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية، يجب تطبيق المبادئ المهمة التالية.

- ✦ استخدام منهجيات تشاركية في جمع المعلومات وتحليلها

السعي إلى التأكد من أن الفئات التي يستهدفها المشروع، وهي الرجال والنساء، تشارك في إعداد التحليل وجمع البيانات وتحليلها. فهذا يساعد في الحصول على بيانات دقيقة ويضمن إدراج وجهات النظر المتنوعة في هذه العملية ويعزز إحساس المشاركين بأنهم يملكون المشروع ويسهمون فيه. كما يجب التشاور مع الفئات المستهدفة للتحقق من صحة نتائج التحليل.

نصيحة بشأن تصميم المشاريع

في الحالات التي يتعذر فيها إجراء تحليل جنساني مفصل عند تصميم المشروع، ينبغي النظر في إدراج "مرحلة استهلالية" في المشروع، حيث يجري خلالها إعداد تحليل جنساني معمق، ثم تتم مراجعة تصميم المشروع وتعديلها بناء على النتائج التي يخلص هذا التحليل إليها.

فهم "فحوى" الأسئلة وتجنب استخدام "المصطلحات الجنسانية المتخصصة"

ليس كل الناس على معرفة بالمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بنوع الجنس أو المساواة بين الجنسين، من قبيل "مستجيب للاعتبارات الجنسانية" و"تعميم مراعاة المنظور الجنساني". وعند جمع البيانات، يجب طرح الأسئلة بطريقة يسهل استيعابها وتوضح المعنى الكامل المقصود بالسؤال.

فعلى سبيل المثال، بدلًا من توجيه السؤال "كيف يتم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات الداخلية المتعلقة بالزي الموحد؟"، يجب تقسيم هذا السؤال إلى عدة أسئلة تغطي معناه بالكامل، وذلك على غرار "كيف تختلف القواعد المتعلقة بالزي الموحد للرجال والنساء؟" و"كيف يتم مواءمة التغييرات التي تطرأ على أجسام النساء عند الحمل من ناحية الزي الموحد؟"[2]

تطبيق نهج متعدد الجوانب إزاء نوع الجنس

ينبغي ألا يفترض جمع البيانات أن النساء والرجال والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات والتعبيرات الجنسانية المغايرة وغيرهم من الفئات المستهدفة يتسمون بالتجانس. فللأفراد احتياجات متباينة، وكذلك قدرتهم على الوصول إلى الموارد المتعلقة بنوع جنسهم، وما يقترن بذلك من طبقتهم وعرقهم وإعاقتهم ومستوى فقرهم وخلفيتهم الإثنية وتوجههم الجنسي وهويتهم الجنسانية وغير ذلك. وبالنسبة لبعض الفئات، فقد تتسبب هذه العوامل الأخرى المرتبطة بالهوية في تفاقم شعور أفرادها بانعدام الأمن وغياب القدرة على الوصول إلى العدالة (وتتناول الأداة الأولى مسألة "تعدد الجوانب" بالمزيد من التفصيل؛ وانظر إلى الإطار 2 أيضًا).

الإطار2: التحليل الجنساني في غواتيمالا

خلص تحليل جنساني أجري في غواتيمالا إلى أن انتشار العنف القائم على نوع الجنس كان كبيرًا، وأن البلد احتل المرتبة الثالثة من بين 22 بلدًا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جريمة قتل النساء. وتواجه المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجنس وحاملو صفات الجنسين حالات ضعف محددة على صعيد الأمن والعدالة بسبب الافتقار إلى أي إطار تشريعي لمعالجة التمييز أو العنف القائم على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وعلاوةً على ذلك، لا تسجل أي مؤسسات عامة أو خاصة جرائم الكراهية أو العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين لإتاحة القدرة على تحديد معدلات العنف القائم على أساس الميل الجنسي أو الهوية أو التعبير الجنساني على وجه الدقة. وفيما يتعلق بالهجرة، يتعرض المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجنس وحاملو صفات الجنسين بوجه خاص لخطر الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.

ومن المقرر أن يسهم التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية ورصدها إستراتيجية التعاون الإنمائي بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغواتيمالا. ودون هذا التحليل المحدد لاحتياجات المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجنس وحاملو صفات الجنسين وتجاربهم، فلم يكن من الممكن أن تتضمن هذه الإستراتيجية بنودًا بعينها بشأن العنف القائم على نوع الجنس أو حماية المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجنس وحاملو صفات الجنسين.

المصدر:

A. L. Ugarte, E. Salazar, M. Quintana and M. R. Herrera (2018) "USAID/Guatemala gender analysis report", prepared by Banyan Global, Washington, DC: USAID/Guatemala, pp. 12–19.

وينبغي ألا تصاغ الأسئلة بطريقة تفضي إلى مقارنات أحادية، من قبيل الرجال مقابل النساء، أو كبار السن مقابل الشباب، أو البيض مقابل الأشخاص الملونين. ويجب تصميم التحليل الجنساني على نحو يغطي العوامل المتداخلة التي تؤثر على الأفراد. فعلى سبيل المثال، عند توجيه السؤال "ما هي العقبات التي تواجهها النساء على صعيد إحراز التقدم الوظيفي (بالمقارنة مع الرجال)؟"، قد يطرح نهج متعدد الجوانب السؤال "كيف تختلف هذه العقبات في أوساط مجموعات مختلفة من النساء؟" فهذا يسمح للتحليل بأن يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى من هويات النساء والتي يمكن أن تضطلع بدور في إحراز التقدم الوظيفي، من قبيل العرق والديانة والميل الجنسي والهوية والتعبير الجنسانيين.[3]

- استخدام المصطلحات الشاملة للجنسانية وتجنب اللغة المحايدة بالنسبة لنوع الجنس

يجب استخدام لغة تشمل الجنسين معًا بما يتماشى مع المساواة بين الجنسين. فمثلًا، استعمل كلمة طواقم الإطفاء (مقابل رجال الإطفاء)، وقرين (مقابل زوج/زوجة)، ومستحقات الوالدين (مقابل مستحقات الأم/الأب)، وعناصر الشرطة (مقابل رجال الشرطة) والجنود في الميدان (مقابل الرجال في الميدان).

وقد يكون من باب الإفراط أن نعرف "النساء" و"الفتيات" و"الفتيان" و"النساء المتحولات" و"الرجال المتحولين" وغيرهم كل على حدة. ولكن ينبغي لنا أن نتذكر أن الغاية المتوخاة من التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية تكمن في "إبراز" الوضع والاحتياجات المختلفة لدى هذه الفئات المستهدفة المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يسأل المرء "ما مدى احتمال أن يبلغ الأشخاص الشرطة عن اعتداء جنسي؟" ولكن إذا كان السؤال الذي يطرحه المرء لا يتناول احتمالية قيام الرجال بالتبليغ عن اعتداء جنسي بصورة منفصلة عن احتمالية لجوء النساء إلى الإبلاغ عن هذا الاعتداء، فقد لا يحدد التحليل الفروقات القائمة بين احتمالية الإبلاغ من جانب الرجال والنساء.

3.2 أمثلة على أدوات التحليل الجنساني المناسبة للعمل في قطاع الأمن والمخابرات

أداة الاحتياجات وإمكانية الوصول والمشاركة والموارد والأثر التي يستخدمها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

أعد مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أداة بسيطة لإجراء التحليل الجنساني لصالح الجهات الفاعلة التي تعمل في قطاع الأمن والعدالة أو معه. وتحث أداة الاحتياجات وإمكانية الوصول والمشاركة والموارد والأثر المستخدم على طرح أسئلة محددة تتناول سياقًا معينًا بأبعاده المختلفة (انظر الرسم البياني 3). وتستطيع هذه الأداة أن تساعد مستخدمها على تحليل سياق أو فكرة مشروع أو سياسة أو تشريع أو أي إجراء/تدخل آخر بالاستعانة بالأبحاث المكتبة أو التفكير فيه فحسب. ومن جهة أخرى، يمكن في الوقت نفسه توظيف الأداة المذكورة باعتبارها إطارًا لإجراء تحليل جنساني يقوم على مشاركة واسعة النطاق باستخدام طائفة متنوعة من منهجيات جمع البيانات.

وعند استخدام أداة الاحتياجات وإمكانية الوصول والمشاركة والموارد والأثر، يمكن بسهولة تجاهل تحديد الافتراضات التي يجري وضعها في الحالات التي تكون فيها الأدلة ضعيفة ويمكن أن تفرض التحديات في مرحلة لاحقة. ويجب، في هذا المقام، توثيق الإجابات عن الأسئلة، وملاحظة الإجابات التي تشكل افتراضات ينبغي التحقق من جمع البيانات الإضافية بشأنها. وعلى غرار جميع أدوات التحليل الجنساني، يجب مراجعة النتائج التي تتمخض عن أداة الاحتياجات وإمكانية الوصول والمشاركة والموارد والأثر وتحديثها باستمرار في جميع مراحل دورة المشروع.

توجيهات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التحليل الجنساني في عمليات دعم السلام*

أعدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وثيقة توجيهية عنوانها "المسائل الجنسانية في العمليات العسكرية: توجيهات للموظفين العسكريين العاملين على المستوى التكتيكي في عمليات دعم السلام". وتوضح هذه التوجيهات الأهمية التي تحتم على الجيوش أن ترصد وضع الفئات المختلفة من الرجال والنساء وأن تضع في الاعتبار السمات متعددة الجوانب، من قبيل الديانة والخلفية الإثنية والطبقة الاجتماعية. وتعرض التوجيهات مثالًا (انظر الجدول 1) عن مصفوفة التحليل الجنساني التي تركز على أربعة محاور، وهي: موجز الأنشطة، وموجز الموارد، والعوامل المؤثرة والنتائج.

وللاطلاع على المزيد من المعلومات حول المنظور الجنساني والجيش، انظر الأداة الثالثة "الدفاع والمنظور الجنساني".

* OSCE (2018) Gender in Military Operations: Guidance for Military Personnel Working at Tactical Level in Peace Support Operations, Vienna: OSCE, Office of the Secretary General/Gender Section.

الرسم البياني 3: أداة الاحتياجات وإمكانية الوصول والمشاركة والموارد والأثر التي يستخدمها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

الجدول 1: مصفوفة التحليل الجنساني التي أعدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للعمليات العسكرية

	النساء	الرجال	الفتيات	الفتيان
موجز الأنشطة				
✦ من يفعل ماذا، وأين ومتى؟	✦ البقاء في القرية والاعتناء بالمنزل ✦ إحضار الماء والحطب من الغابة في الصباح	✦ العمل في مصنع بالمدينة خلال النهار ✦ قضاء الأمسيات في المدينة مع الأصدقاء	✦ رعاية القطعان الصغيرة (عدد قليل من الحيوانات) ✦ البقاء في مكان قريب من القرية	✦ الذهاب إلى المدرسة في الصباح ✦ رعاية قطعان أكبر ✦ الابتعاد عن القرية بعد الظهيرة
موجز الموارد				
✦ من يمكنه الوصول إلى الموارد المتاحة/القيمة والسيطرة عليها والاستفادة منها؟				
الماء	الوصول/الاستفادة	السيطرة/الاستفادة	إمكانية الوصول	إمكانية الوصول
الحطب	الوصول/الاستفادة	السيطرة/الاستفادة	إمكانية الوصول	إمكانية الوصول
المواشي	إمكانية الوصول	السيطرة/الاستفادة	إمكانية الوصول	إمكانية الوصول
الدخل الخارجي	-	السيطرة/الاستفادة	-	-

	النساء	الرجال	الفتيات	الفتيان
التعليم	-	-	-	إمكانية الوصول/ الاستفادة
المعلومات وغيرها	-	السيطرة الاستفادة	-	-
العوامل المؤثر				
✦ ما الأسباب التي تفسر موجزات الأنشطة والموارد؟ ▪ أعراف المجتمع والهرم الاجتماعي ▪ العوامل الديموغرافية ▪ الهيكليات المؤسسية ▪ العوامل السياسية ▪ القواعد القانونية ▪ المعلومات ▪ انتشار العنف	✦ التوزيع التقليدي للعمل ✦ النزاع وتعين حدود جديدة يفرضان قيودًا على إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد ✦ الافتقار إلى التعليم ✦ عدم السماح بامتلاك الأراضي أو العقارات ✦ عدم وراثة الزوج	✦ التوزيع التقليدي للعمل ✦ بعض التعليم ✦ المشاركة في العمل السياسي في المجتمع المحلي	✦ التوزيع التقليدي للعمل ✦ إمكانية أفضل للوصول إلى الأراضي وقربها إلى المنزل	✦ التوزيع التقليدي للعمل ✦ النزاع وتعين حدود جديدة يفرضان قيودًا على إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد
النتائج				
✦ ما النتائج المترتبة على موجز الأنشطة والموارد؟	✦ العجز عن اتخاذ قرار بشأن الحركة ✦ العجز عن تحمل تكاليف الانتقال إلى المدينة أو تأمين الاحتياجات الأساسية ✦ الاعتماد الكلي على قرارات الأقارب من الذكور	✦ المسؤولية عن إعالة الأسرة ✦ العوز في حال العجز عن الوفاء بدورهم كمعيلين	✦ أقل عرضة للحدود ✦ أقل عرضة لخطر الاحتجاز (لأن حركتهن أقل قرب الحدود ولأنه ينظر إليهن على أنهن يشكلن تهديدًا أقل) ✦ تقييد حرية الحركة بسبب التقاليد الثقافية	✦ يجبرون على الحركة قرب الحدود لأن القطعان الأكبر تحتاج إلى مساحات أكبر ✦ أكثر عرضة لخطر الاحتجاز (لأنهم يبتعدون مسافة أكبر عن منازلهم، ولأنه ينظر إليهم على أنهم يشكلون تهديدًا أكبر) ✦ تقييد حركة الحركة لأسباب سياسية

المصدر:

OSCE (2018) "Gender in Military Operations: Guidance for Military Personnel Working at Tactical Level in Peace Support Operations", Vienna: OSCE, Office of the Secretary General /Gender Section, p. 14.

دليل التقييم الذاتي لمسائل النوع الاجتماعي في أجهزة الشرطة والقوات المسلحة وقطاع العدالة الصادر عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن*

في وسع المرء المعني أن يستخدم هذا الدليل لإجراء تحليل جنساني لمؤسسته أو مؤسسة أخرى. ويبين الدليل عملية تتألف من ثماني مراحل، بدءًا من الحصول على تفويض ملائم لإجراء التقييم، وانتهاءً بتقييم مدى المساواة بين الجنسين التي تعززها المؤسسة على المستوى الداخلي وفي عملياتها أو خدماتها. وحسبما يتبين في الجدول 2، يركز الدليل على 16 بعدًا من أبعاد إدماج المنظور الجنساني، وتتمحور كلها حول ستة مواضيع

ويعد عاملان، من جملة عوامل أخرى، أساسيين في نجاح التقييم الذاتي للمؤسسات.

- تعديل أسئلة التقييم الذاتي (أو أي أسئلة أخرى) ومواءمتها مع المؤسسات الخاضعة للتقييم وسياقها.
- تقديم التدريب لمجموعة عمل التقييم في مجال المفاهيم المتعلقة بالمنظور الجنساني ومنهجيته، للتأكد من أن جميع المشاركين يكون لديهم إلمام وافٍ بالمفاهيم التي سيتعاملون معها وأدوارهم ومسؤولياتهم في عملية التقييم.

وبالنسبة لشريك أو مستشار خارجي، فقد يستغرق الأمر وقتًا أطول في العمل مع مؤسسة من مؤسسات الأمن أو العدالة ودعمها في إجراء تقييمها الذاتي من إجراء التقييم لها/لصالحها (انظر الإطار 3). ومع ذلك، فالدروس التي تتعلمها المؤسسة من هذه العملية لها قيمة هامة، حيث أنها "تتعلم عن طريق العمل" كيف أنها تتأثر بالمنظور الجنساني في جميع جوانبها.

وتقدم البيانات التي تُجمع من خلال عملية التقييم الذاتي المعلومات للازمة لتصميم التدابير التي تكفل إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والهيكليات والعمليات. وقد تشكل نتائج التقييم خط أساس يمكن قياس التقدم المحرز بناءً عليه.

الجدول 2: الأبعاد الستة عشر للتقييم الذاتي للمنظور الجنساني

الموضوع الأول: فعالية الأداء
1. القدرات والتدريب
2. إمكانية الوصول إلى الخدمات
3. بيانات حول الجرائم المتعلقة بالنوع الاجتماعي
الموضوع الثاني: القوانين والسياسات والتخطيط
4. القوانين والمعايير المحلية والوطنية والدولية
5. السياسات المؤسسية والإجراءات والتنسيق
الموضوع الثالث: العلاقات داخل المجتمع
6. تصورات الجمهور
7. التنسيق والتشاور مع الجمهور
الموضوع الرابع: المساءلة والرقابة
8. الشكاوى ضد منتسبي القطاع الأمني
9. الرقابة الداخلية والخارجية
الموضوع الخامس: المنتسبون
10. التوظيف والاختبار
11. التثبيت

* مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، (2011)، "دليل التقييم الذاتي لمسائل النوع الاجتماعي في أجهزة الشرطة والقوات المسلحة وقطاع العدالة". وانظر، أيضًا:
S. Crompvoets (2019) Gender-Responsive Organizational Climate Assessment in Armed Forces, Geneva : DCAF
وهذا الكتاب معد خصيصًا للقوات المسلحة، ولكنه مفيد لأي منظمة.

12. المهام والتوزيع والترقيات والمكافآت
13. الإرشاد والدعم
14. البنية التحتية والمعدات
الموضوع السادس: الثقافة المؤسسية
15. استيعاب قضايا النوع الاجتماعي والعلاقات بين الموظفين والموظفات
16. القيادة وتمثيل الجمهور

المصدر: ميغان باستيك، (2011)، "دليل التقييم الذاتي لمسائل النوع الاجتماعي في أجهزة الشرطة والقوات المسلحة وقطاع العدالة"، جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ص. 8.

الإطار3: تقييم المنظور الجنساني في القوات المسلحة الأردنية

أجرت القوات المسلحة الأردنية، وبدعم من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، تقييمًا لاحتياجات المجندات لتحديد الإنجازات على صعيد إدماج النساء ومشاركتهن في صفوفها، إلى جانب المجالات التي تحتاج إلى التحسين. وركز التقييم على تدريب المجندات وتوظيفهن ونشرهن، وعلى البنية التحتية والسياسات، وتضمنت منهجيته إجراء مقابلات وأبحاث مكتبية مكثفة ودراسة لإطار السياسات الحالي ونقاشات مجموعات التركيز. وجمعت بعض مجموعات التركيز النساء دون غيرهن، للسماح لهن بالتحدث بحرية عن تجاربهن بسرية نسبية.

ووظفت قيادة القوات المسلحة الأردنية نتائج التقييم في إعداد خطة مدتها ثلاثة أعوام لتحسين إدماج النساء في القوات المسلحة. وشكلت عملية تقييم هذه القوات مصدر إلهام لجهات فاعلة وطنية أخرى في الأردن لإجراء تقييمات للقوات الأمنية الأخرى في البلاد.

مراجعة منظمة العمل الدولية الجنسانية التشاركية*

على غرار التقييم الذاتي للمنظور الجنساني، أعدت منظمة العمل الدولية منهجية تشاركية للتدقيق في مراعاة المساواة بين الجنسين. وتساعد هذه المنهجية المؤسسات على:

- مراقبة التقدم المحرز على صعيد تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقييمه
- التحقق مما إذا كانت الممارسات الداخلية المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني فعالة وتدعم بعضها بعضًا
- وضع خطوط الأساس
- توثيق الممارسات السليمة المفضية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين
- تحديد الثغرات والتحديات المهمة، والتوصية بطرق معالجتها واقتراح إستراتيجيات جديدة وأكثر فعالية.

ويمكن مواءمة منهجية منظمة العمل الدولية مع طائفة واسعة من المؤسسات، بما فيها تلك العاملة في قطاع الأمن والعدالة، وهي تتضمن خمس مجالات أساسية من مجالات التحليل.

1. المسائل الجنسانية في سياق المؤسسة/الوحدة، والخبرات المكتسبة في هذه المسائل لتكوين كفاءات في هذا المجال.
2. المسائل الجنسانية في أهداف المؤسسة/الوحدة وبرامجها ودورة تنفيذها، واختيار المؤسسات الشريكة.
3. إدارة المعلومات والمعارف داخل المؤسسة/الوحدة، وسياسة المساواة بين الجنسين في مشاريعها وصورتها العامة.

* منظمة العمل الدولية، "كتيب لميسري التدقيق في المساواة بين الجنسين: منهجية منظمة العمل الدولية التشاركية للتدقيق في مراعاة المساواة بين الجنسين"، الطبعة الثانية، جنيف: منظمة العمل الدولية.

4. صنع القرارات، والتوظيف والموارد البشرية والثقافة المؤسسية.
5. النظرة إلى الإنجازات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين.

التحليل الجنساني للنزاعات

غالبًا ما تندرج المشاريع المدعومة خارجيًا والتي تعنى بقطاع الأمن والعدالة ضمن سياق بناء السلام أو النزاعات أو مراحل ما بعد انتهاء النزاعات. وتساعد أدوات تحليل النزاعات الجهات الفاعلة في فهم ديناميات النزاع – سياقه التاريخي وأسبابه ودوافعه، والجهات الفاعلة الرئيسية التي تستطيع أن تؤثر على ديناميكاته. وثمة اعتراف متزايد بأن غالبية أدوات تحليل النزاعات تفتقر إلى بعد جنساني قوي وأن هذه الأدوات تتخلف عن إدماج منظور وافٍ يشمل النزاعات. وقد أعدت مجموعة من المؤسسات، بما فيها المنظمة الكاثوليكية للمعونة الغوثية والإنمائية ومنظمة "عالم أكثر أمانًا" (Saferworld) ومؤسسة موارد المصالحة (Resources Conciliation)، موارد تجمع هذه الأدوات التحليلية بنوعيها (والتي ترد في الفصل السابع).

فمثلًا، تيسر مجموعة أدوات التحليل الجنساني للنزاعات التي أعدتها منظمة "عالم أكثر أمانًا" فهمًا أعمق للسياق والنزاع من خلال تحديد:

- المعايير الجنسانية القائمة، ومقارنتها مع سلوك الأشخاص وتفاعلاتهم مع ديناميات النزاع
- الطرق التي يؤثر بها النزاع على السلوك والقواعد الجنسانية والطرق التي يمكن أن يخفف بها السلوك والقواعد الجنسانية من وطأة النزاع
- الأدوار التي يضطلع بها الأشخاص أيًا كان جنسهم في النزاع وأثر النزاع على الأشخاص أيًا كان جنسهم
- الطرق التي يستطيع فيها السلام أن يتصدى للسلوكيات والقواعد الجنسانية أو ينهض بها.*

ويبين الإطار (4) استخدام مجموعة الأدوات هذه في العراق.

* انظر:
Saferworld (2016) Gender Analysis of Conflict Toolkit, London: Saferworld, p. 10.

الإطار 4: التحليل الجنساني للنزاع في المجتمعات المحلية التي تضررت من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

استخدمت منظمة أوكسفام في العراق وغيرها من المنظمات الشريكة في ميدان التنمية مجموعة أدوات التحليل الجنساني للنزاعات التي أعدتها منظمة "عالم أكثر أمانًا" في المجتمعات المحلية التي تضررت من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل الارتقاء بفهم السياق ورفع التوصيات بشأن إعداد البرامج الإنسانية والإنمائية.

وخلُص التحليل إلى أن المجتمعات المحلية شهدت فرض مجموعة من المعايير الجنسانية المتشددة في ظل احتلالها على يد تنظيم الدولية الإسلامية، ولكنها سعت إلى العودة إلى معتقداتها وسلوكياتها التي كانت سائدة لديها بعدما تحررت من هذا الاحتلال. ووجدت منظمة أوكسفام أن النساء قد اضطلعن بدور أكبر في أسرهن في ظل احتلال التنظيم، وذلك من ناحية حماية أطفالهن من الانضمام إليه، والمحافظة على سلامة أسرهن وتأكيد أهمية التعليم في سياق تقوض فيه نظام التعليم الرسمي، ولكن الحظر الذي فرض على النساء في الأماكن العامة أدى إلى تولي الرجال المسؤوليات بصفتهم المعيلين الوحيدين لأسرهم. وفضلًا عن ذلك، تسبب احتلال تنظيم الدولة الإسلامية في تفاقم الضغوط على كاهل الرجال الذين رفضوا الانضمام إليه، وذلك بتقييد حركتهم وإجبارهم على إغلاق مشاريع أعمالهم.

وبناء على التحليل الجنساني، اقترحت منظمة أوكسفام نهجًا يتألف من شقين لإعداد البرامج الإنسانية وبرامج التعافي: التعامل مع الدوافع الجنسانية التي تؤجج مواطن التوتر في المجتمع، وتعزيز الدوافع الجنسانية التي تبني جسور الثقة. وقد مكّن التحليل الجنساني للنزاع مصممي البرامج من إعداد التدخلات التي كانت أكثر صلة واستجابة لتجارب الرجال والنساء.

المصدر:

L. Dietrich and S. E. Carter (2017) "Gender and conflict analysis in ISIS affected communities in Iraq", Oxford: Oxfam International, pp. 5–6.

تحليل الاقتصاد السياسي المستجيب للاعتبارات الجنسانية

يساعد تحليل الاقتصاد السياسي في بلوغ فهم أوفى للطريقة التي يندمج فيها التغيير ويتشكل في العلاقات السياسية والاقتصادية التي تتفاعل مع كل سياق بعينه وتنحصر فيه. فمن خلال تحليل ديناميات "الاقتصاد السياسي"، يتيح تحليل الاقتصاد السياسي فهمًا أعمق للطريقة التي يؤثر بها توزيع السلطة والموارد والمصالح داخل مجتمع بعينه على الجهود التي تبذل في سبيل إفراز التغيير المنشود. ويمكن أن يساعد استخدام تحليل الاقتصاد السياسي في تصميم المشاريع استنادًا إلى المشاكل التي يفهمها المجتمع المحلي، دون الاستناد إلى مجموعة من الافتراضات المحددة سلفًا حول الأهداف والحلول النهائية. ويعد تحليل الاقتصاد السياسي مفيدًا بصفة خاصة فيما يتعلق بالعمل مع قطاع الأمن والعدالة، وذلك بالنظر إلى التغيير الذي يكتسي طابعًا سياسيًا للغاية في هذه السياقات.[4]

ومع ذلك، "غالبًا ما تغفل تحليلات الاقتصاد السياسي أحد أكثر أنظمة السلطة في معظم المجتمعات – المنظور الجنساني وعلاقات القوة غير المتساوية بين النساء والرجال."[5] فتحليل الاقتصاد السياسي يجب أن يضع نصب عينيه تحليل الأدوار الجنسانية والعلاقات القائمة بين مختلف الجماعات. ومن الأمثلة البسيطة على تحليل الاقتصاد السياسي الذي يستجيب للاعتبارات الجنسانية ما تعرضه الفقرات التالية من مواءمة أدوات تحليل الاقتصاد السياسي التي أعدها معهد التنمية الخارجية.*

- الهيكلية. يصف المستخدمون الهيكليات الاجتماعية التي تشكل التداعيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على النساء والرجال والفئات المحددة الأخرى (على أساس العرق والديانة والإعاقة والميل الجنسي والنوع الاجتماعي والتعبير وغيره). وهي تشمل الجوانب التالية:
  - الإرث التاريخي طويل الأمد (من قبيل عدم المساواة في التكوين أو الطبقة)
  - المؤسسات الرسمية (كالقوانين والسياسات)
  - المؤسسات غير الرسمية (كالنظام الذكوري أو المعتقدات الدينية).
- القدرة. يصف المستخدمون قدرة النساء والرجال والفئات المحددة الأخرى على الاختيار (على أساس العرق والديانة والإعاقة والميل الجنسي والنوع الاجتماعي والتعبير وغيره). وهو يشمل:
  - الظروف الهيكلية القائمة التي تمنح قدرًا قد يُقل أو يُكثر من القوة والموارد والتعبير لفئات معينة في المجتمع على حساب فئات أخرى.
  - مختلف الجهات الفاعلة التي تدعم الظروف الهيكلية القائمة أو تتنافس معها والإجراءات التي تتخذها للدعوة إلى التغيير أو تحقيقه
  - سلوك مختلف الجماعات التي تتأثر بالمصالح (ما يعتقد الناس أنه يعود بالفائدة عليهم)، والحوافز (ما يحفز الناس) والأفكار (ما يؤمن به الناس).

ويورد الفصل السابع قائمة بمختلف الأدوات المتاحة لإجراء تحليل الاقتصاد السياسي.

3.3 تصميم المشاريع بالاستناد إلى نظرية من نظريات التغيير

تعني نظرية التغيير "طريقة تبين كيف يتوقع أن يقود تدخل معين، أو مجموعة من التدخلات، إلى تغيير إنمائي محدد، بالاستناد إلى تحليل العلاقة السببية وبناءً على الأدلة المتاحة".[6] وعلى النحو الموضح في المبحث 1-3، يجب أن يقوم تصميم المشروع اللازم لأي تدخل في أساسه على نتائج التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية. ولذلك، يجب أن تدمج نظرية التغيير منظورًا جنسانيًا. وتتيح نظرية التغيير فرصة لاختبار الطريقة التي سيكون بها للنتائج المستقاة من التحليل الجنساني فعل وتأثير على التغيير الإنمائي، وما إذا كانت العلاقات السببية في المشروع تبدو منطقية. وبما أن نظرية التغيير يجب أن تستند إلى الأدلة المتوفرة، فإن النتائج التي يخلص إليها التحليل الجنساني ستضمن أن هذه النظرية تتسم بالدقة والواقعية في آن واحد.

* انظر:
L. Denney and P. Domingo (2017) "Political economy analysis: Guidance for legal technical assistance", London: Role UK Rule of Law Expertise.

وعادةً ما تشمل نظرية التغيير المستجيبة للاعتبارات الجنسانية العناصر التالية، التي نوردها في صورة بصرية ووصف سردي:

- المشكلة أو المشاكل الرئيسية التي يسعى المشروع إلى حلها، مع تسليط الضوء على الطريقة التي تتعايش فيها مجموعات مختلفة من الرجال والنساء والفتيان والفتيات ضمن هذا السياق مع تلك المشاكل من نواحٍ مختلفة وتسهم في إيجاد حلول لها بطرق مختلفة.
- تحديد كل مشكلة تواجه مختلف المجموعات من الرجال والنساء والفتيان والفتيات وأسبابها الجذرية.
- بناءً على التحليل المستجيب للاعتبارات الجنسانية، التغييرات التي سيقدمها المشروع لصالح مختلف المجموعات من الرجال والنساء والفتيان والفتيات.
- المخاطر الرئيسية التي تعتري المشروع والإستراتيجيات التي تكفل التخفيف منها، إلى جانب المخاطر الرئيسية التي تواجه المستفيدين من المشروع.
- التكاملية مع الجهات الفاعلة/المشاريع الأخرى التي تعمل على المشكلة نفسها أو مع مجموعات محددة من الرجال والنساء والفتيان والفتيات ضمن السياق نفسه.
- الأنماط الرئيسية وأصحاب المصلحة، بما فيها مختلف مجموعات الرجال والنساء والفتيان والفتيات والمنظمات والشبكات النسوية.
- النظريات التي يرتكز عليها النهج المستجيب للاعتبارات الجنسانية.
- المؤشرات الرئيسية (انظر المبحث 3-4 بشأن إعداد المؤشرات).
- نهج عدم إلحاق الضرر فيما يتعلق بكل فئات الرجال والنساء والفتيان والفتيات المتأثرة بالمشروع بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وبالمقارنة مع الإطار المنطقي (الذي يأتي في صورة مصفوفة)، تعد نظرية التغيير أكثر مرونة من الناحية البصرية، لذا يفضَّل تصوير مدى تعقيد السياق و/أو المشروع. ولكن يتمثل أهم عنصر من عناصر نظرية التغيير في الوصف السردي الذي تتضمنه. فهذا البيان يوضح الطريقة التي سيسلكها المشروع في إفراز تغيير بعينه والأسباب التي تقف وراء ذلك، ويقدم إطارًا لاستخلاص الدروس عن سياق ما من خلال بسط الافتراضات التي تُطرح بشأن الطريقة التي يُتوقع أن يحقق المشروع النتائج المتبغاة من خلالها، مما يتيح القدرة على اختبار هذه الافتراضات في ضوء الأدلة المتاحة.[7]

ويجب أن تعزز أي نظرية للتغيير داخل قطاع الأمن والعدالة المساواة بين الجنسين من خلال إدماج المنظور الجنساني، حتى لو لم تكن المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي المتوخى من المشروع. ففي جميع الحالات، ينبغي ألا تفضي أي نظرية من نظريات التغيير على الإطلاق إلى إدامة عدم المساواة بين الجنسين أو وجه من أوجه عدم المساواة، حتى لم لو يكن ذلك مقصودًا. ولذلك، تقتضي الضرورة أن يسترشد أي نهج يُستخدم في إعداد نظرية التغيير بالتحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية.

ويعرض الرسم البياني (4) صورة بصرية لنظرية تغيير مستقاة من أحد البرامج التي نفذها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في مجال المنظور الجنساني والأمن.

وقد تمثل عملية إعداد نظرية التغيير وسيلة تفضي إلى تعزيز الشراكات وضمان أن أصحاب المصلحة كافة يسهمون في تصميم المشروع ويكونون جزءًا منها. وعند إعداد نظرية التغيير، يجب إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من الذكور والإناث – بما يشمل الخبراء وأولئك الذين قد يبدون المقاومة في وجه المشروع. ويحدد إدماج طائفة من وجهات النظر في نظرية التغيير الافتراضات الحقيقية والنهج التي يمكن اعتمادها في تصميم البرامج على نحو أفضل، ومن شأنه أن يفضي إلى تصميم يتسم بقدر أكبر من الابتكار. وبذلك، ينبغي التحقق من تصميم المشروع مع أصحاب المصلحة.

الرسم البياني 4: نظرية التغييرلزيادة مستوى مشاركة النساء في عمليات السلام

3.4 مراجعة ميزانية المشروع باستخدام المنظور الجنساني

تعمل المؤسسات بطرق مختلفة، ولا سيما في الطريقة التي تعتمدها في تصميم المشاريع وتحضير الميزانيات المرتبطة بها. فهل يعمل الأفراد أنفسهم على هذين الجانبين معًا؟ وهل هاتان العمليتان متوازيتان؟ وهل تلتقي العمليتان في نقطة ما للتأكد من أن الميزانية تعكس التغيير الإنمائي وتراعي المنظور الجنساني الذي جرى إدماجه في تصميم المشروع؟

من المهم إجراء مراجعة مستقلة لميزانية المشروع باستخدام المنظور الجنساني. ويعد هذا الأمر ضروريًا بوجه خاص عندما يجري تصميم ميزانية المشروع بالتوازي مع نظرية التغيير التي يتوخاها هذا المشروع و/أو تصميمه. ومن جملة الأسئلة الرئيسية التي ينبغي طرحها فيما يتعلق بميزانية المشروع:

- هل تعزز الميزانية – حسب توزيع الموارد المالية والمادية على مختلف فئات النساء والفتيات والرجال والفتيان ضمن المشروع – المساواة بين الجنسين؟
- هل ثمة تمويل مستهدف ومحدد للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟

- هل يمكن أن تعمل الميزانية على إدامة أي شكل من أشكال عدم المساواة؟
- هل الميزانية مصممة على نحو يمكّن الفئات المعنية من النساء والرجال والفتيان والفتيات من الإسهام في المشروع والاستفادة منه؟

خذ مثلًا نشاطًا يهدف إلى جمع المجتمعات المحلية لمدة ثلاثة أيام، مع توفر ميزانية تغطي تكلفة مكان عقد هذا الاجتماع. فماذا لو كانت المجتمعات الريفية لا تتيسر لها المواصلات لحضور الاجتماع؟ هل توجد ميزانية لتأمين المواصلات؟ وهل سيُحضر الوالدان أطفالهما الصغار، أم أن أحدا ما يستطيع أن يرعاهم بينما يحضران هما الاجتماع؟ وهل الميزانية كافية لذلك، أو لتقديم الرعاية للأطفال؟ وهل يملك الرجال والنساء القدرة على قدم المساواة فيما بينهم على مغادرة منازلهم لمدة ثلاثة أيام، أو هل يجب تنظيم هذا الاجتماع في ثلاث جلسات على مدار يوم واحد – لضمان المساواة؟ فلهذه الاعتبارات جميعها، والتي تعد ضرورية لضمان المساواة في المشروع، آثار على الميزانية.

3.5 استخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين

أعدت عدة منظمات متعددة الأطراف مؤشرات للمساواة بين الجنسين، والتي تمثل معايير لتحديد ما إذا كان مشروع ما يسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة أم لا. وتقدم البيانات المستقاة من مؤشرات المساواة بين الجنسين معلومات قيّمة عن مستويات الموارد المخصصة للنوع الاجتماعي في برامج قطاع الأمن والعدالة. وفي حين توجد اختلافات في كيفية إعداد هذه المؤشرات، فكلها كما هو موضح أدناه تميز بين:

أ. المشاريع التي تنطوي على مبدأ أو هدف رئيسي لتعزيز المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة

ب. المشاريع التي تتضمن مبدأً أو هدفًا رئيسيًا مختلفًا، ولكن يُتوقع منها مع ذلك أن تدمج المنظور الجنساني على نحو منهجي في المشروع بجميع جوانبه (تعميم مراعاة المنظور الجنساني).

وبما أنه يُتوقع من العديد من وكالات المانحين أن ترفع التقارير إلى حكوماتها ومنظماتها المتعددة الأطراف عن مبالغ التمويل الموجهة إلى العمل على المساواة بين الجنسين، فغالبًا ما يتم إدراج معايير تحديد درجات المساواة بين الجنسين في البرامج ضمن شروط التمويل التي يضعها المانحون، بما يشمل تمويل قطاع الأمن والعدالة.

ومن الأهمية أن نتذكر أنه ينبغي ألا تُستخدم مؤشرات المساواة بين الجنسين إلا لتصنيف المشاريع. فهي ليست أدوات للمتابعة أو التقييم.

وتعرض الفقرات التالية ثلاثة أمثلة على مؤشرات المساواة بين الجنسين من ثلاث منظمات، هي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة. ويعرض الجدول 3 أمثلة على الطريقة التي يمكن بها تحديد درجات المشاريع بطرق مختلفة باستخدام هذه الأنظمة المتباينة من مؤشرات المساواة بين الجنسين.

الجدول 3: أمثلة على درجات المشاريع باستخدام المؤشرات الجنسانية

منظمة التعاون والتنمية	غير مستهدف، الدرجة 0	مشروع لإنشاء مركز احتجاز للقاصرين. تم إعداد تحليل جنساني، ولكن المساواة بين الجنسين ليست هدفًا محددًا والمشروع لا يتضمن أنشطة محددة صممت لتقليص أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس بالنسبة للقاصرين الذين يعرفون أنفسهم على أنهم مثليي أو مغايري الجنس.
منظمة الأمن والتعاون	الدرجة 0	
الأمم المتحدة	محدود	

منظمة التعاون والتنمية	غير مستهدف، الدرجة 0	مشروع تدريبي أو تثقيفي لدعم القوات المسلحة في إعداد جنودها على نحو أفضل (الرجال والنساء) لنشرهم في عمليات حفظ السلام، ولكن دون أن يعتمد أهدافًا أو أنشطة محددة ترمي إلى معالجة العقبات المحددة بالنوع الاجتماعي في عمليات النشر. وعلى الرغم من أن موضوع الجنسانية سيجري التطرق إليه في الدورات التدريبية التي سيتم إعدادها، فإن المشروع لا يزال يسجل الدرجة 0 وفقًا للمؤشرات التي تعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
منظمة الأمن والتعاون	الدرجة 0	
الأمم المتحدة	محدود	

منظمة التعاون والتنمية	مهم، الدرجة 1	مشروع لتعزيز قدرات البرلمان، وخصوصًا لجنة الدفاع، في مجال الرقابة الخارجية على القوات المسلحة، ويعتمد هدفًا محددًا وأنشطة موجهة نحو البرلمانيات من أجل زيادة مستوى تمثيلهن في هذه اللجنة.
منظمة الأمن والتعاون	الدرجة 2	
الأمم المتحدة	مهم	

منظمة التعاون والتنمية	مهم، الدرجة 1	مشروع للبنية التحتية لإنشاء وحدات تعنى بالعنف الأسري في مراكز الشرطة، مع هدف محدد وأنشطة موجهة للتأكد من أن مراكز الشرطة تتسم بالأمان ويتيسر الوصول إليها بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
منظمة الأمن والتعاون	الدرجة 2	
الأمم المتحدة	مهم	
منظمة التعاون والتنمية	مبدئي، الدرجة 2	مشروع يركز بصورة محددة على منع التمييز القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في المحاكم من خلال أنشطة موجهة مع القضاة.
منظمة الأمن والتعاون	الدرجة 3	
الأمم المتحدة	مبدئي/أساسي	

مؤشر سياسات المساواة بين الجنسين لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*

تستخدم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المؤشر الجنساني بوصفه أداة إحصائية لمتابعة وتسجيل أنشطة المعونة التي تستهدف المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفًا سياسيًا. وفئات المعونة التي تنطبق على قطاع الأمن والعدالة هي فئة الحكومة والمجتمع المدني، والنزاع والسلام والأمن، والاتصالات (المتعلقة بمسائل الأمن والعدالة)، والأعمال والخدمات الأخرى (للخدمات الأمنية الخاصة)، والموارد المعدنية والتعدين (لتأمين الصناعات الاستخراجية)، والسياسات والأنظمة التجارية (لتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة).

ويُتوقع من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إجراء تحليل جنساني واستخدام نهج يقوم على عدم إلحاق الضرر في جميع المعونات، باعتبارها معايير الحد الأدنى، للتأكد من أن المشاريع لا تعمل على إدامة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ويصنف نظام وضع الدرجات ومعاييرها المشاريع إلى ثلاث فئات:

* انظر:
OECD-DAC Network on Gender Equality (GenderNet) (2016) Handbook on the OECD-DAC Gender Equality Policy Marker, Paris: OECD.

غير مستهدف، الدرجة 0	المشروع لا يستهدف المساواة بين الجنسين. النتائج التي خلص التحليل الجنساني إليها تضمن أن المشروع لا يلحق الضرر ولا يعزز أوجه عدم المساواة بين الجنسين.
مهم، الدرجة 1	المساواة بين الجنسين هدف مدروس، ولكنه ليس سببًا مبدئيًا لتنفيذ المشروع. التحليل الجنساني معد ويجري الاسترشاد به في تصميم المشروع. ووجود هدف واحد على الأقل ويشير بصراحة إلى المساواة بين الجنسين، ويعززه مؤشر واحد خاص بالنوع الاجتماعي على الأقل. والتقييم يشمل نتائج المساواة بين الجنسين.
أساسي، الدرجة 2	المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للمشروع. الهدف الأساسي يتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين و/أو تمكين النساء والفتيات، وتقليص التمييز أو أوجه عدم المساواة بين الجنسين، أو الوفاء بالاحتياجات المحددة بنوع الجنس.

المؤشر الجنساني لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

وبالمثل، تستخدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤشرات الجنسانية باعتبارها أداة إحصائية لتصنيف المشاريع، ولا سيما في رفع التقارير عن التقدم المحرز على صعيد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات المنظمة وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها. ويستخدم المؤشر الجنساني نظامًا يتألف من ثلاثة مستويات لوضع العلامات.[8]

الدرجة 0	مشاريع لا إشارة فيها إلى المساواة بين الجنسين.
الدرجة 1	مراعاة المنظور الجنساني معممة إلى حد ضئيل (المشاركة، مثلًا).
الدرجة 2	مراعاة المنظور الجنساني معممة إلى حد كبير أو في جميع مراحل المشروع.
الدرجة 3	المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للمشروع.

مؤشر المساواة بين الجنسين لدى مجموعة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة

تستخدم مجموعة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة المؤشرات الجنسانية لمتابعة نسبة الأموال المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين. كما توفر هذه المؤشرات مبادئ ومعايير وتعريفات عامة تستطيع منظومة الأمم المتحدة بكاملها أن تتتبع من خلالها المخصصات والنفقات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات برفع التقارير عنها، على النحو التالي:

محدود	المشروع يسهم مساهمة محدودة (أو) المشروع لا يسهم في المساواة بين الجنسين و/أو تمكين النساء والفتيات.
مهم	المشروع يسهم مساهمة مهمة في المساواة بين الجنسين و/أو تمكين النساء والفتيات.
مبدئي أو أساسي	المساواة بين الجنسين و/أو تمكين النساء والفتيات هو الهدف الأساسي أو المبدئي للمشروع.

الحواشي

1. اقتُبس بتصرف عن:

European Institute for Gender Equality (2019) "Gender equality glossary and thesaurus: Gender analysis", https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1143 (accessed 7 November 2019).

2. نُقل بتصرف عن:

Swedish International Development Cooperation Agency (2015) "Gender analysis – Principles & elements", Stockholm: Sida, p. 2.

3. نُقل بتصرف عن:

A. Christoffersen (2017) "Intersectional approaches to equality research and data", York: Equality Challenge Unit, p. 4.

4. انظر:

L. Denney and P. Domingo (2017) "Political economy analysis: Guidance for legal technical assistance", London: Role UK Rule of Law Expertise; L. Denney (2016) "Using political economy analysis in conflict security and justice programmes", London: ODI.

5. R. Haines and T. O'Neil (2018) "Putting gender in political economy analysis: Why it matters and how to do it", practitioners' guidance note, London: Gender and Development Network, p. 3.
6. UN Development Group (2017) "Theory of change: UNDAF companion guidance", New York: Development Operations Coordination Office, p. 4.
7. UN Development Group, ibid.; L. Holdaway and R. Simpson (2018) Improving the Impact of Preventing Violent Extremism Programming: A Toolkit for Design, Monitoring and Evaluation, Oslo: UNDP, p. 47.
8. OSCE (2017) "2016 annual progress report on the implementation of the OSCE 2004 Action Plan on the promotion of gender equality", Vienna: OSCE, p. 13.

UN VOLUNTEERS

4. متابعة المشاريع في قطاع الأمن والعدالة: كيفية إدماج المنظور الجنساني*

تشير المتابعة إلى عملية جمع البيانات وتحليلها على فترات دورية (يحددها إطار المتابعة) لتحديد ما إذا كان مشروع من المشاريع يحقق النتائج المنتظرة منه. وغالبًا ما يتسم التقدم المحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن والعدالة بالبطء، حيث يتمحور حول تغيير المواقف والسلوك، إلى جانب الثقافة المؤسسية، وهذا يستغرق وقتًا لإنجازه. ويملك فريق المشروع، من خلال متابعة البيانات وجمعها في أثناء دورة المشروع، القدرة على تقديم الأدلة على التقدم التدريجي الذي يحرزه البرنامج، سواء كان هذا التقدم إيجابيًا أم سلبيًا.

وفضلًا عن ذلك، يجب أن يرفد تحليل بيانات المتابعة المراجعة الدورية للتحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية ونظرية التغيير الخاصين بالمشروع على مدى دورته (كما هو موضح في الرسم البياني 2 في الصفحة 10). فهذا يضمن أن العناصر الرئيسية التي تؤلف تصميم المشروع تشكل "وثائق حية" - بمعنى أنها تمثل الصورة الأدق للمشروع، بناءً على النتائج الفعلية التي يجري تحقيقها في أثناء تنفيذ هذا المشروع. وبعبارة أخرى، تمثل المتابعة نهجًا قابلًا للتكييف في تصميم البرامج. وعند تنفيذ البرامج التي يحصل فيها التغيير على مدى فترة طويلة من الزمن، يحتل تصميم البرامج القابلة للتكيف والتأقلم أهمية بالغة. فدون هذا النهج، يكون تصميم المشروع جامدًا وتضيع الفرص المتاحة لتحسين التحليل ونظرية التغيير مع مرور الوقت.

كما تؤمّن المتابعة الفعالة للمشاريع بيانات أي نوع من أنواع التقييم الذي يمكن إجراؤه في منتصف مدة تنفيذ المشروع، أو في نهايته أو بعد بضعة أعوام من اختتامه.*

يبين هذا الفصل كيفية إعداد إطار لمتابعة المشاريع، ويدرس الطريقة التي يمكن بها إدماج المنظور الجنساني من خلال تصنيف البيانات والمؤشرات، ويقدم بعض التوصيات الرئيسية التي يحبذ اتباعها عند اختيار منهجيات جمع بيانات المتابعة.

* يرد نقاش هذه المسألة في الفصل الخامس الذي يتناول التقييم والتعلم.

4.1 إعداد إطار متابعة المشاريع

يتمثل أحد العناصر الرئيسية في تصميم المشروع في إعداد الإطار اللازم لمتابعته. ويركز إطار المتابعة على نتائج المشروع: على المدى القصير، والمدى المتوسط والمدى الطويل. ويحدد هذا الإطار مؤشرات لكل نتيجة من النتائج المحددة للمشروع ويبين كيف تُجمع المعلومات المتعلقة بكل مؤشر من هذه المؤشرات ومتى تُجمع والجهة التي تجمعها. ولذلك، يوضح إطار المتابعة الطريقة التي سيجمع المشروع من خلالها المعلومات التي تولد فرصًا دائمة للتعرف على نتائجه، وتقييم أثره افي نهاية المطاف.

ويتألف الإطار الأساسي للمتابعة (أو خطة المتابعة) من العناصر التالية. ويوضح الجدول 4 كيف يمكن إعداد جدول بهذه العناصر.

1. **النتائج (قصيرة الأمد، ومتوسطة الأمد، وطويلة الأمد).** غالبًا ما يشار إلى النتائج باعتبارها مخرجات (قصيرة الأمد)، وحصائل (متوسطة الأمد) وآثار (طويلة الأمد). ولمختلف المنظمات مصطلحاتها

* الصورة: متطوعات يعملن لدى الأمم المتحدة في بيئات النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات في أثناء مشاركتهن في ورشة للتدريب وإعداد الإستراتيجيات لتبادل المعارف وبناء قدراتهن في عمليات حفظ السلام التي تستجيب للاعتبارات الجنسانية، 2016. جميع الحقوق محفوظة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة/ رايان براون.

وتعريفاتها لمستويات مختلفة من النتائج. وأيًا كانت هذه المصطلحات، فإن نظرية التغيير وحجم المشروع ونطاقه يحدد المستوى الذي يتوقع تحقيق النتائج المحددة عنده. وينبغي ألا تؤدي أي نتيجة من النتائج إلى أوجه من عدم المساواة بين الجنسين أو تعمل على إدامتها.

2. **المؤشرات.** المؤشر عبارة عن معلومة محددة وقابلة للقياس بوضوح وتقيم الدليل على حالة أو مستوى عامل يحتل أهمية بالنسبة للمشروع. ويجب إعداد قائمة بجميع المؤشرات التي ستُستخدم لغايات المشروع على كل مستوى من مستويات النتائج. ويجب تصنيف جميع المؤشرات التي تشير إلى الأشخاص حسب الجنس وحسب عوامل متداخلة وذات صلة أخرى، من قبيل العمر والعرق والديانة والميل الجنسي والهوية الجنسانية وغيرها.*
3. **القياس.** يجب إعداد بيان واضح بشأن ما يخضع للقياس ضمن هذا المؤشر وبشأن طريقة حسابه. ويحدد هذا البيان ما إذا كانت البيانات نوعية أم كمية، ويحدد المعلومات المطلوب جمعها.
4. **خط الأساس.** حالة (بيانات) المؤشر في بداية العمل على جمع البيانات (وذلك في الأحوال المثالية قبل تاريخ بداية المشروع). ويجري قياس التقدم الذي يحرزه المشروع ومدى نجاحه في ضوء خط الأساس. ويجب أن تكون معظم بيانات خط الأساس متاحة في الأصل من التحليل الجنساني الذي جرى إعداده. فإذا لم يجمع التحليل الجنساني ما يكفي من البيانات لخط الأساس، فيجب تصحيح هذا الجانب في أقرب وقت ممكن.^
5. **الاستهداف.** مستوى المؤشر المزمع قياسه في نهاية المشروع. ويجب أن يتسم الاستهداف بجدواه وملاءمته بالنسبة لحجم المشروع ونطاقه. وللاستهداف فائدته في فهم الطريقة التي يسلكها المشروع في إحراز التقدم، بناءً على مدى قربه من الاستهداف المقرر له.
6. **مصدر البيانات.** يحدد مصدر البيانات التي يجب جمعها لغايات المؤشر.
7. **الوتيرة. تبين عدد المرات التي تجمع فيها البيانات في أثناء التنفيذ.** وعند تحديد وتيرة جمع البيانات، يجب أن يؤخذ في الاعتبار متى تكون بيانات المؤشرات أوثق صلة، ولا سيما بالنسبة للنقاط الرئيسية في رفع التقارير وصنع القرارات.
8. **الجهة المسؤولة.** تشير إلى الجهة التي تتولى المسؤولية عن جمع البيانات في فريق المشروع وفي أوساط الشركاء.

الجدول 4: نموذج إطار المتابعة

إطار المتابعة							
	المؤشر	القياس (الوصف)	خط الأساس	الاستهداف	مصدر البيانات/ المنهجية	الوتيرة	الجهة المسؤولة
النتيجة طويلة الأمد (الأثر)	(المؤشر 1)						
	(المؤشر 2)						
النتيجة متوسطة الأمد 1 (الحصيلة 1)	(المؤشر 3)						
النتيجة متوسطة الأمد 2 (الحصيلة 2)	(المؤشر 4)						
النتيجة قصيرة الأمد 1 (المخرج 1)	(المؤشر 5)						
	(المؤشر 6)						
النتيجة قصيرة الأمد 2 (المخرج 2)	(المؤشر 7)						
	(المؤشر 8)						

* يرد نقاش هذا الجانب في المبحث 4-2 حول تصنيف البيانات والمبحث 4-3 حول إعداد المؤشرات.

^ انظر المبحث 3-1 للاطلاع على إجراء التحليل الجنساني.

ويجب أن يكتب إطار المتابعة بصورة واضحة باعتباره الأداة المستخدمة في توجيه متابعة المشروع نحو الأثر المتوخى منه، وأن يتضمن جميع المعلومات اللازمة لإيجاد الأدلة التي تبين الدروس المستفادة من المشروع وترفد صنع القرارات التي ترمي إلى الارتقاء بتنفيذ هذا المشروع. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة الذين يستخدمون إطار المتابعة أن يفهموه فهمًا كاملا للتأكد من جمع البيانات بصورة متسقة لكل مؤشر من المؤشرات.

ومن شأن اعتماد نهج تشاركي في إعداد إطار المتابعة مع المستفيدين من المشروع، بمن فيهم الرجال والنساء، أن يساعد في التأكد من أن المؤشرات التي يجري تحديدها تتسم بالمرونة والدقة. فتبنّي رؤية مشتركة حول الطريقة التي يعتمدها المشروع في قياس نجاحه تحتل ذات القدر من الأهمية التي يكتسيها تحديد المشكلة وتصميم التدخل.

4.2 تصنيف البيانات

يشير تصنيف البيانات إلى عملية توزيع البيانات إلى مجموعات فرعية على أساس خصائص محددة تعتبر ذات طابع ديموغرافي في العادة، وليس في جميع الأحوال. وعند متابعة المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بمجالي الأمن والعدالة، يحتل تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر أهمية بالغة. وليس ثمة طريقة غير هذا التصنيف لمتابعة الطريقة التي يؤثر بها المشروع على الرجال والنساء والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الهويات أو التعبيرات الجنسانية المغايرة بصورة مختلفة.

وعند تصنيف البيانات، يجب استخدام نهج متعدد الجوانب، بحيث يأخذ في الحسبان أن الناس قد يتأثرون بعدة عوامل متداخلة، فضلًا عن تأثرهم بجنسانيتهم أو جنسهم، من قبيل العرق والخلفية الإثنية والديانة وغيرها. فإذا لم يجرِ تعريف فئة مهمشة في مؤشرات مشروع من المشاريع، فلن يُلمس وجود هذه الفئة في التحليلات الناتجة.[1] (وللاستزادة حول مسألة تعدد الجوانب، انظر الأداة الأولى "حكم قطاع الأمن وإصلاحه والمنظور الجنساني". وانظر، مثلًا، الإطار 5).

وتستدعي بعض فئات التصنيف، كالخلفية الإثنية والعرق والديانة واللغة، من الأفراد أن يعرّفوا أنفسهم بأنفسهم. وفي هذه الحالات، يجب أن تؤمّن منهجيات جمع البيانات هذه المرونة. فعند تصميم مسح، مثلًا، يجب تحاشي استخدام فئات محددة سلفًا للتعريف الذاتي ما لم يكن المشاركون يملكون الخيار الذي يتيح لهم تقديم إجابة حرة إذا كانوا لا يعتبرون أنهم ينضوون ضمن الفئات المقترحة. وبالنسبة للأشخاص الذين يعتبرون أن لهم خلفية إثنية أو أصلًا مختلطاً، فيجب منحهم الفرصة لاختيار محددات هوية متعددة.

وفضلًا عما تقدم، يوظف العديد من مؤسسات الأمن والعدالة موظفين عسكريين ومدنيين. وقد يكون من المهم، في هذه الحالة تصنيف البيانات حسب فئات من قبيل الرتبة/المنصب، والدائرة، والموقع الجغرافي، ومنطقة المسؤولية، ونظامي/احتياطي، الخ.

ومن الأهمية اعتماد نهج منتظم ومتسق عند تعريف فئات التصنيف. ويجب، في هذا المقام، اتخاذ قرار بشأن الفئات التي لها صلة بالنتائج المتوخاة في بداية المشروع واستخدامها بانتظام في جميع مراحل عملية المتابعة. ويجب أن تحدد المؤشرات نوع التصنيف ومستواه. من قبيل "النسبة المئوية للأفراد العسكريين المتمركزين في منطقة خارج محل إقامتهم (مصنفين حسب المنطقة والرتبة والجنس والخلفية الإثنية والديانة)".

الإطار5: مثالان على تصنيف البيانات من أمريكا اللاتينية وكندا

في أمريكا اللاتينية، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظام المؤشرات الاجتماعية الديموغرافية للسكان والشعوب الأصلية (socfiárgomedoicoS serodacidnI ed ametsiS y senoicalboP ed sanegídnI solbeup)، بالتعاون مع مكاتب الإحصاءات الوطنية في المنطقة، لتقديم البيانات المصنفة حول الشعوب الأصلية والمجتمعات التي ينحدر سكانها من أصول أفريقية في 51 بلدًا في المنطقة التي تشمل "محددًا لهوية الشعوب الأصلية" في تعداداتها. وتُستخدم هذه المعلومات في الكشف عن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي توجد بين هذه الفئات وغيرها من الفئات السكانية ومعالجتها. ومن وجهة نظر قطاع الأمن والعدالة، قد يكون هذا النوع من البيانات المصنفة مفيدًا بوجه خاص في إعداد البرامج لإسناد خدمات الأمن والعدالة في الوصول إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات التي تنحدر من أصول أفريقية.

وفي كندا، تصدر الحكومة تقريرًا إحصائيًا دوريًا عنوانه "العنف الأسري في كندا" لتحليل الاتجاهات السائدة مع مرور الوقت. ويستخدم هذا التقرير البيانات المستمدة من المسح الموحد للإبلاغ عن الجرائم ومسح جرائم القتل، اللذين يصنفان البيانات المتعلقة بضحايا جرائم القتل باستخدام معلومات ديموغرافية إلى جانب معلومات تتصل بسبب الوفاة والسلاح المستخدم وتفاصيل السلاح الناري. ويبين تقرير العنف الأسري تلك الاتجاهات ضمن ثلاث فئات: العنف ضد الأطفال والشباب، وعنف الشريك الحميم، والعنف ضد كبار السن. ولا تستطيع الحكومة، دون تصنيف البيانات، أن تتابع الاتجاهات السائدة في هذه الفئات المحددة من السكان الكنديين.

المصادر:

B. Feiring, F. Thornberry and A. Hassler (2007) "Human rights and data: Tools and resources for sustainable development", Copenhagen: Danish Institute for Human Rights, p. 21; Statistics Canada (2017) "Family violence in Canada: A statistical profile, 2017", Ottawa, ON: Canadian Centre for Justice Statistics; Statistics Canada (2019) "Homicide survey", Ottawa, ON: Canadian Centre for Justice Statistics.

تصنيف البيانات على أساس الميل الجنسي أو الهوية والتعبير الجسنانيين*

عند محاولة تصنيف البيانات على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني، من الضروري وضع التحديات التي تعتري السلامة والتحديات الأخلاقية في الاعتبارواتخاذ الخطوات بشأنها.

- **التعريف الذاتي.** لن يعرف جميع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أنفسهم باعتبارهم كذلك، ولا سيما في سياقات يشهد وصم فيها هذا التعريف أوتجريمه. ويجب اعتماد تدابير مناسبة لتأمين الحماية للتأكد من أن المشاركين الذين يعرفون أنفسهم على هذه الشاكلة لا يواجهون الخطر جراء ذلك.

ويجب، عند إجراء التحليل، التسليم بوجود طائفة متنوعة من الأسباب التي تحدو بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى الإحجام عن تعريف أنفسهم والإقرار بها. فالذين يفعلون ذلك ربما يمثلون الحد الأدنى من هؤلاء الأشخاص في العينة.

وثمة مجموعة من المصطلحات المختلفة التي يستخدمها الأشخاص للإشارة إلى ميولهم الجنسية أو هوياتهم الجنسانية وتعبيراتهم الجنسانية. ويجب توخي المرونة مع المشاركين لكي يعرفوا أنفسهم، كما يجب إتقان اللغة والمعايير التي تستخدمها المجتمعات المحلية نفسها.[2]

وإذا كانت لبيانات القرين صلة بالمشروع، يجب إتاحة قدر من المرونة للأفراد لكي يعرفوا وضع العلاقة مع أقرانهم أو شركائهم، بالنظر إلى أن علاقتهم قد تكتسي طابعًا قانونيًا أو لا تكتسيه.

- **الوصم والتهميش.** ينبغي ألا يؤدي تصنيف البيانات على أساس الميل الجنسي أو الهوية والتعبير الجنسانيين إلى التمييز أو يرسخ التميز القائم أو التحيز أو الصور النمطية بشأن أي فئة من الفئات. ويجب تمكين المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي

* للمزيد من المعلومات عن المسائل المتصلة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، انظر الأداة الأولى، "حكم قطاع الأمن وإصلاحه والمنظور الجنساني".

صفات الجنسين من المشاركة بأنفسهم في متابعة البيانات وجمعها، والأهم من ذلك في تعريف فئات التصنيف التي سيصار إلى استخدامها.

- **التجريم والتعرض لخطر الاضطهاد.** يمكن استخدام البيانات المجمعة عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في إقصاء هؤلاء الأشخاص أو قمعهم أو اضطهادهم، وخاصةً عندما يتم التعرف عليهم. وقد يخشى المشاركون من ربط أنفسهم بفئات معينة أو تعريف أنفسهم على أنهم ينتمون إلى فئة بعينها. وينبغي توخي أقصى قدر من العناية وتوظيف نهج قائم على عدم إلحاق الضرر في إعداد المؤشرات، وفي انتقاء منهجيات جمع البيانات وأنظمة إدارة البيانات بالنسبة لهذه الفئات.[3]

4.3 إعداد المؤشرات

كما جاء أعلاه، المؤشر عبارة عن معلومة محددة وقابلة للقياس بوضوح وتقيم الدليل على حالة أو مستوى عامل يحتل أهمية بالنسبة للمشروع. وبعبارة أخرى، يمثل المؤشر وسيلة لإثبات التغيير الحاصل في ضوء النتيجة المتوقعة أو المقررة. ويجري تحليل البيانات المجمعة باستخدام المؤشرات لتحديد الأثر الذي يفرزه مشروع ما وما إذا كان يسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الأثر المحدد في إطاره المنطقي أو نظريته في التغيير.*

وإذا لم تكن المؤشرات المعدّة على أساس نظرية التغيير لا تنتج مؤشرات متعلقة بالجنسانية "بصورة طبيعية"، فعلى المرء أن يسأل عما إذا كانت نظرية التغيير قد أدرجت نتائج التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية على الوجه المناسب وما إذا كان هذا التحليل الجنساني قد أجري على النحو الملائم.

وقد اقتُرحت عدة أوصاف لمؤشرات المشاريع التي تتسم بقوتها. فمثلًا:

- ثمة مؤشرات محددة وقابلة للقياس وممكنة التحقيق وواقعية ومرتبطة بجدول زمني[4]
- وثمة مؤشرات واضحة وذات صلة واقتصادية (مجدية اقتصاديًا) وكافية وقابلة للقياس (كميًا ونوعيًا).[5]

ويعد استخدام مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية من الممارسات الجيدة. فبينما تميل المؤشرات الكمية إلى سهولة قياسها وإعطاء نتيجة واضحة، تعد المؤشرات النوعية أفضل منها في إضفاء مزيد من العمق والسياق والشرح. وتعرض المزاوجة بين النوعين صورة أشمل للأثر الذي تتركه التدخلات. ولكن بصرف النظر عما إذا كان مؤشر (أو مجموعة من المؤشرات) كميًا أم نوعيًا، يجب أن يكون على الدوام متناسبًا مع مستوى النتيجة (قصيرة الأمد أو متوسطة الأمد أو طويلة الأمد).^

وينبغي تصنيف جميع مؤشرات البرامج في قطاع الأمن والعدالة حسب الجنس والعمر وأي محددات أخرى ذات صلة (كما ورد في المبحث 2-4). وفي تصميم برامج الأمن والعدالة، لا يمكن قياس المواضيع محل الاهتمام (من قبيل الشفافية أو الحكم الرشيد أو المساواة بين الجنسين) مباشرةً باستخدام مؤشر واحد لا ثاني له في أحيان كثيرة. ولذلك، غالبًا ما تستخدم مؤشرات "غير مباشرة" أو "بديلة". وعند تحديد مجموعة المؤشرات من أجل إثبات التقدم المحرز نحو النتيجة المتوخاة، يجب التفكير مليًا في المعنى الذي يؤديه كل مؤشر من هذه المؤشرات، سواء كان كميًا أم نوعيًا، وما إذا كانت مجموعة المؤشرات تعكس النتيجة المنشودة على وجه الدقة أم لا. ومن السهل أن يعتمد المرء اعتمادًا كليًا على المؤشرات الكمية – ولكن هذه المؤشرات ذات صلة أو واقعية؟ ففي تصميم قطاع الأمن، مثلًا، يتمثل مؤشر عام يستخدم للدلالة على ازدياد مشاركة النساء في القوات المسلحة في نسبة النساء في القوات المسلحة. ويثبت هذا المؤشر الوجود المادي للنساء، ولكنه لا يشير إلى نوعية هذه مشاركة هؤلاء النساء (تأثيرهن على مستوى القيادة، مثلًا). وقد يكون استخدام مؤشرات كمية أخرى تتناول نسب النساء في مختلف الرتب وفي الوظائف المختلفة، جنبًا إلى جنب مع مؤشرات نوعية لجمع البيانات حول المهام اليومية التي تؤديها النساء وخبراتهن، أكثر جدوى في فهم هذه "المشاركة".

* يرد نقاش المؤشرات في المبحث 3-3.

^ ترد مناقشة نهج البيانات النوعية مقابل البيانات الكمية ومنهجياتها المختلطة بوجه أكبر من التفصيل في الكتيب الصادر عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن:
S. Crompvoets (2019) Gender-Responsive Organizational Climate Assessment in Armed Forces, Geneva: DCAF.

ويجب، قدر الإمكان، إعداد المؤشرات بالعمل يدًا بيد مع أصحاب الشأن في المشروع من النساء والرجال معًا. فإذا لم يكن ذلك ممكنًا خلال مرحلة تصميم المشروع، ينبغي لأصحاب الشأن في المشروع أن يراجعوا المؤشرات في أولى مراحل التنفيذ. فهذا سيساعد في تجنب المشاكل الشائعة أثناء التنفيذ – فربما لا تكون البينات المطلوبة متاحة، أو يريد أصحاب الشأن في المشروع أن يجمعوا بيانات مختلفة لقياس التقدم المحرز. ومن شأن النقاشات المبكرة التي تتناول المؤشرات مع أصحاب الشأن في المشروع أن تضفي قدرًا أكبر من الوضوح على نظرية التغيير وعلى التنفيذ بعمومه.

ويعرض الملحق الأول طائفة من عينات المؤشرات ذات الصلة بالجنسانية في قطاع الأمن والعدالة. ولكن يتمثل أحد الأخطاء الشائعة في النسخ الأعمى للمؤشرات من مشاريع أخرى أو من قائمة من عينات المؤشرات. فقد تكون هذه المؤشرات محددة وقابلة للقياس وممكنة التحقيق وواقعية ومرتبطة بجدول زمني أو واضحة وذات صلة واقتصادية وكافية وقابلة للقياس فيما يتعلق بالمشروع الأصلي الذي استُقيت منه، ولكن لا فائدة منها إذا لم تؤمّن قياسًا وافيًا للأدلة المطلوبة لإثبات التقدم المحرز على صعيد الحصائل المتوخاة من المشروع محل النظر. ويجب، في جميع الأحوال، دراسة عينات المؤشرات، ولكن يتعين تحديد ما إذا كانت مناسبة لقياس التغيير المزمع في المشروع المعني وتعديلها ومواءمتها وفقًا لذلك.

وبالنسبة لتصميم البرامج على المستويين الوطني والإقليمي، فقد يكون من المفيد دمج الاستهدافات والمؤشرات المستمدة من الأطر المعيارية الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بخصوص المرأة والسلام والأمن، والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين. ويرد نقاش هذا الجانب في المباحث التالية، بعد استعراض نقاش أعم يتناول المؤشرات ذات العلاقة بنوع الجنس والمؤشرات المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

المؤشرات ذات الصلة بالجنسانية

غالبًا ما توصف المؤشرات المصنفة حسب الجنس أو المحددة بالجنسانية والتي تركز على التغيير الجنساني مع مرور الوقت باعتبارها "مؤشرات تتعلق بنوع الجنس". وعلى غرار المؤشرات كافة، يمكن جمع البيانات من خلال منهجيات نوعية أو كمية. ويورد الجدول 5 قائمة ببعض الأمثلة.

الجدول 5: المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس

نوع المؤشرات والمنهجية		مثال على المؤشر	مثال على البيانات
مؤشر مصنف حسب الجنس	كمي	عدد حراس السجون ونسبتهم، مصنفين حسب الجنس	267 حارسًا (89 امرأة، 178 رجلًا) 33% نساء، 67% رجال
	نوعي	تصور الأفراد العسكريين بشأن التحرش الجنسي، مصنفًا حسب الجنس	التصور العام لدى العسكريين بأن التحرش الجنسي ليس منتشرًا ولا خطيرًا، بينما تشعر العسكريات أن التحرش الجنسي مشكلة خطيرة وواسعة الانتشار
مؤشر محدد بنوع الجنس	كمي	عدد عضوات رابطة الشرطة النسائية	356 عضوة
	نوعي	تصور الرجال بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين العاملين في مراكز الشرطة	يقول الرجال إنهم غير قلقين حيال العمل إلى جانب زملاء يعرفون أو يشتبهون في أنهم من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

المؤشرات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي*

من الأهمية بمكان أن تجمع مؤسسات الأمن والعدالة بيانات عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي ومدى انتشاره على نحو منهجي لتحسين الاستجابة له ومنعه، ولكن ثمة أسباب عديدة تفسر صعوبة هذا الأمر. وهذه تشمل قصور التشريعات المحلية، وخوف الضحايا من النساء من تقديم التبليغات لأفراد الشرطة الذكور، وخوف الضحايا من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أو الضحايا الذكور من الإبلاغ، وقصور أنظمة توليد الإحصائيات داخل أجهزة الشرطة أو المحاكم، وعدم كفاءة تصنيف قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وغياب متابعة هذه القضايا، من جملة أسباب أخرى.

وفي معظم البلدان، ثمة مبادرات متعددة القطاعات ومتعددة الجهات تطلق على المستوى الوطني لمنع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعالجتها والاستجابة لها. وفي مثل هذه السياقات، ينبغي تنسيق العمل الذي يؤديه قطاع الأمن والعدالة وتلك الجهات الفاعلة الأخرى على صعيد جمع البيانات.

وهناك الكثير من مجموعات المؤشرات المتاحة التي تتناول أشكالًا محددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن الاطلاع على المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة في الملحق الأول (أمثلة على المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لقطاع الأمن والعدالة). وفي أوروبا، أعد مجموعة من الخبراء مؤشرات للعنف ضد المرأة، حيث ترتبط هذه المؤشرات بسياسات متكاملة، وجمع البيانات، والمنع، والحماية والدعم، والقانون الموضوعي، والتحقيق والملاحقة القضائية وقانون أصول المحاكمات وتدابير الحماية، والهجرة واللجوء.^

ويجب أن تعرف المؤشرات المستخدمة لتحديد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي العنف بأشكاله المختلفة وتصفه على نحو واضح. ومن الأهمية أن نأخذ في الحسبان الواقع الذي يشهد على أن التعريفات القانونية وفهم الشرطة والجهاز القضائي للجريمة القائمة على النوع الاجتماعي تتباين تباينًا كبيرًا بين البلدان. وعلى الرغم من أنه قد يكون من الملائم في بعض الحالات تطبيق التعريفات المستمدة من معايير حقوق الإنسان الإقليمية أو الدولية، يجب أن تعكس المؤشرات المعدة على المستوى الإقليمي، بصفة عامة، التعريفات التي يتبناها البلد الذي يخضع قطاع الأمن والعدالة التابع له للتقييم.

المؤشرات المرتكزة على معايير حقوق الإنسان

يجري تقييم الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان من ناحية عملها على تنفيذ الالتزامات التي تلقيها هذه المعاهدات على عاتقها على المستويين الإقليمي والدولي.* وبما أن المساواة بين الجنسين تقع في صلب حقوق الإنسان، فقد تكون المقاييس والمعايير المعدة في ميدان حقوق الإنسان مؤشرات مفيدة لمتابعة التقدم المحرز على صعيد إدماج المنظور الجنساني في قطاع الأمن والعدالة.

وتصنف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مؤشرات حقوق الإنسان ضمن مؤشرات الهيكلية ومؤشرات للعمليات ومؤشرات للنتائج. ويستطيع كل نوع من هذه المؤشرات أن يقيس جوانب مختلفة من قطاع الأمن والعدالة، وينبغي استخدامها على نحو تكاملي من الناحية المثالية.[6]

أ. **المؤشرات الهيكلية.** تسجل هذه المؤشرات مدى قبول حكومة البلد (أو مؤسسة من مؤسسات قطاع الامن) ونيتها والتزامها باتخاذ تدابير تمتثل للصكوك الدولية، إلى جانب الأطر القانونية الإقليمية و/أو الوطنية. وبالنسبة لمؤسسات الأمن والعدالة، تشمل هذه المؤشرات أيضًا التدابير التي تتخذ على صعيد الامتثال لإطار السياسات المعتمد في المؤسسة.

أمثلة

- الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة واتفاقية اسطنبول التي أبرمها مجلس أوروبا تصدق عليها حكومة البلد بحلول تاريخ معين.

* لأغراض مجموعة الأدوات، تستخدم عبارة "العنف القائم على النوع الاجتماعي" للإشارة إلى جميع الأعمال التي توقع ضررًا بشخص ما بسبب افتراضات معيارية بشأن جنسه. ومصطلح العنف القائم على النوع الاجتماعي مصطلح شامل لكل عمل ضار يرتكب ضد إرادة الشخص، ويستند إلى فروق (جنسانية) مكرسة اجتماعيًا بين الذكور والإناث. ويتفاوت طابع العنف القائم على النوع الاجتماعي وأنواعه المحددة بين الثقافات والبلدان والأقاليم. ومن الأمثلة عليه العنف الجنسي، بما فيها الاستغلال/الإساءة الجنسية والاتجار لغايات الاستغلال الجنسي، والعنف الأسري، والزواج القسري/المبكر، والممارسات التقليدية الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، والقتل بدافع الشرف، وميراث الأرامل والعنف الناجم عن كره المثلية الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية. انظر UN Women (2019) "Gender equality glossary", https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=36 (accessed 6 September 2019); ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2011)، " القوانين والممارسات التمييزية وأعمال العنف الموجهة ضد الأفراد على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية"، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/HRC/19/41)، 17 تشرين الثاني/نوفمبر، الفقرة 20.

^ Group of Experts on Action against Violence against Women and Domestic Violence (2016) "Questionnaire on legislative and other measures giving effect to the provisions of the Council of Europe Convention on Preventing and Combating Violence against Women and Domestic Violence", Strasbourg-Cedex: Council of Europe.

* للاستزادة حول أطر حقوق الإنسان الدولية والإقليمية في ميدان المساواة بين الجنسين والأمن والعدالة، انظر المبحث 7-2 من الأداة الرابعة، "المنظور الجنساني والعدالة"، وملخص الصكوك القانونية الدولية والإقليمية المنشور ضمن مجموعة الأدوات هذه.

- خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن يعدها البلد المعني في تاريخ معين.^
- قانون وطني يشترط على مؤسسة عامة (كالشرطة أو القوات المسلحة) تحقيق نسبة مئوية معينة من النساء في قوتها العاملة بحلول تاريخ معين.
- تاريخ نفاذ سياسة أعدتها إحدى مؤسسات قطاع الأمن لمناهضة التحرش الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ونطاقها ومحتواها.

ب. مؤشرات العمليات. تقيم هذه الإجراءات الجهود التي يبذلها بلد من البلدان (أو تلك التي تبذلها مؤسسة محددة من مؤسسات الأمن والعدالة) من خلال تنفيذها للتدابير السياسية والبرامج من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين أو إدماج المنظور الجنساني.

أمثلة

- معدلات التساقط والإدانة بالنسبة للاعتداء الجنسي في نظام العدالة الجنائية في بلد من البلدان.
- درجة مشاركة مجموعات مستهدفة محددة في برامج محددة ضمن قطاع الأمن والعدالة.
- تدابير التوعية التي ينفذها قطاع الأمن والعدالة (أو مؤسسة من مؤسسات الأمن) لمعالجة المساواة بين الجنسين.

ج. مؤشرات النتائج. تقيم هذه المؤشرات النتائج التي حققتها حكومة بلد من البلدان (أو مؤسسة من مؤسسات الأمن) على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين أو إدماج المنظور الجنساني ضمن قطاع الأمن والعدالة.

أمثلة

- حالات التحرش الجنسي و/أو القائم على نوع الجنس المبلغ عنها ونسبة الضحايا الذي حصلوا على الإنصاف في غضون فترة معقولة.
- نسبة النساء (والفئات المستهدفة الأخرى) في المناصب العملياتية داخل مؤسسة من مؤسسات قطاع الأمن.
- الترقيات التي تحصل عليها النساء (والفئات المستهدفة الأخرى) في المستويات العليا داخل مؤسسة من مؤسسات قطاع الأمن.

المؤشرات المستندة إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن*

يعتمد أكثر من 80 بلدًا خططًا عمل وطنية على صعيد المرأة والسلام والأمن، وثمة 11 خطة عمل إقليمية والعديد من خطط العمل التي أعدت على مستوى المنظمات.[7] وقد تتضمن خطط العمل الوطنية والإقليمية مؤشرات يمكن إدراجها ضمن برامج الأمن والعدالة على المستويين الوطني والمؤسسي. كما يمكن أن تشكل إجراءات رفع التقارير الراهنة بموجب خطط العمل الوطنية مصدرًا للتحليل والبيانات اللازمة لتصميم البرامج.

وقد أعدّت طائفة من أطر المؤشرات المتعددة الجنسيات بشأن المرأة والسلام والأمن. وبعض هذه المؤشرات لها صلة بمتابعة المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن والعدالة، ويمكن إدماجها ضمن أطر متابعة المشاريع.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، اقترح فريق عامل فني في العام 2010، وبناءً على طلب مجلس الأمن، مجموعة تتألف من 26 مؤشرًا، يرتبط كل منها بقضايا محددة يعالجها قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وقرار مجلس الأمن 1920 (2008) (انظر الجدول 6).

^ تناقش الأداة الأولى، "حكم قطاع الأمن وإصلاحه والمنظور الجنساني" خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوجه أكبر من التفصيل.

* للمزيد من النقاش، اقرأ موجز السياسات، "اتباع نهج في حكم قطاع الأمن إزاء المرأة والسلام والأمن".

الجدول 6: المؤشرات العالمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن عدد 1325

1	وقوع أعمال العنف الجنسي في البلدان المتضررة من النزاعات
2	مدى إدراج بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة لمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في تقاريرها الدورية
3(أ)	عدد انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات التي تبلغ بها هيئات حقوق الإنسان وتحال إليها وتقوم هذه الهيئات بالتحقيق فيها
3(ب)	إدراج ممثلات المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في إدارة هيئات حقوق الإنسان وقيادتها
4	النسبة المئوية لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسية المبلغ عنها، ويُزعم ارتكابها على أيدي أفراد قوات حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني، المدنيين والعسكريين، وتتم إحالتها والتحقيق فيها واتخاذ إجراءات بشأنها
5(أ)	عدد التوجيهات وإجراءات التشغيل الموحدة التي يصدرها رؤساء العنصر العسكري في عمليات حفظ السلام وتتضمن تدابير لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات، ونسبتها المئوية
5(ب)	عدد الأدلة العسكرية والأطر الوطنية للسياسات الأمنية ومدونات قواعد السلوك وإجراءات التشغيل الموحدة/بروتوكولات قوات الأمن الوطني التي تتضمن تدابير لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات، ونسبتها المئوية
6	عدد ونوع الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ولها صلة بالقرار 1325 (2000)، بما فيها تلك التي تحول دون وقوع انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في المناطق المتأثرة بالنزاعات، وتتصدى لها
7	عدد ونسبة النساء في مواقع اتخاذ القرارات في المنظمات الإقليمية ذات الصلة والمشتركة في منع نشوب النزاعات
8	عدد اتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما محددة لتحسين أمن ووضع النساء والفتيات، ونسبتها المئوية
9	العدد والنسبة المئوية للنساء في مواقع صنع القرار العليا بالأمم المتحدة في البلدان المتأثرة بالنزاعات
10	مستوى الخبرة الجنسانية في عملية اتخاذ القرار بالأمم المتحدة في البلدان المتأثرة بالنزاعات
11(أ)	مستوى مشاركة المرأة في مفاوضات السلام الرسمية
11(ب)	وجود المرأة في وضع مراقب رسمي/مركز استشاري في بداية مفاوضات السلام ونهايتها
12	مستوى المشاركة السياسية للمرأة في البلدان المتأثرة بالنزاعات
13	العدد والنسبة المئوية لبعثات مجلس الأمن التي تعالج مسائل محددة تؤثر على النساء والفتيات وترد ضمن صلاحياتها وفي تقارير البعثات
14	مؤشر الأمن البدني للنساء والفتيات
15	مدى تماشي القوانين الوطنية في حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات مع المعايير الدولية
16	مستوى مشاركة المرأة في قطاع العدل والأمن في البلدان المتأثرة بالنزاعات

17	وجود أجهزة وطنية للرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
18	النساء كنسبة مئوية من البالغين العاملين في برامج الإنعاش الاقتصادي المبكر
19	عدد حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات التي تُحال ويتم التحقيق فيها وإصدار أحكام بشأنها
20	العدد والنسبة المئوية للمحاكم المجهزة للنظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتأمين الضحايا
21(أ)	الوفيات النفاسية
21(ب)	معدلات التسجيل للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي مصنفة بحسب نوع الجنس
22	مدى إدماج التحليل الجنساني والأهداف والمؤشرات والميزانيات في أطر التخطيط الاستراتيجي للبلدان المتأثرة بالنزاعات
23	التناسب بين مبالغ التمويل المخصصة والمدفوعة إلى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، والتي تُنفق على القضايا الجنسانية في البلدان المتأثرة بالنزاعات
24	مبالغ التمويل الفعلية المخصصة والمدفوعة لدعم البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجالات الإغاثة، والإنعاش، والسلام والأمن في البلدان المتأثرة بالنزاعات
25(أ)	العدد والنسبة المئوية لأجهزة العدالة الانتقالية التي تدعو إليها عمليات السلام وتتضمن أحكاما لمعالجة حقوق النساء والفتيات ومشاركتهن في ولاياتها
25(ب)	العدد والنسبة المئوية للنساء والفتيات اللاتي يحصلن على استحقاقات من خلال برامج التعويض، وأنواع الاستحقاقات التي يحصلن عليها
26	العدد والنسبة المئوية للإناث المحاربات السابقات، والنساء والفتيات المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة التي تحصل على استحقاقات من برامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج

للاطلاع على شرح لكل مؤشر من هذه المؤشرات، انظر مجلس الأمن (2010)، "المرأة والسلام والأمن"، وثيقة الأمم المتحدة رقم (S/2010/173)، نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي سنة 2017، نشر معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو مؤشر المرأة والسلام والأمن، الذي يبين ترتيب 153 بلدًا.* ويستخدم هذا المؤشر ثلاثة أبعاد – الإدماج والعدالة والأمن – كأساس لقياس رفاه المرأة. وتشمل المؤشرات التي يعتمدها هذا المؤشر فيما يتعلق بقطاع الأمن والعدالة ما يلي:

- **التمثيل البرلماني** (بعد الإدماج)

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلسي البرلمان الوطني.

- **التمييز القانوني** (بعد العدالة)

مجموعات درجات القوانين والأنظمة التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع أو الاقتصاد، أو تلك التي تفرق بين الرجال والنساء.

- **عنف الشريك الحميم** (بعد الأمن)

النسبة المئوية للنساء اللواتي تعرضن للعنف البدني أو الجنسي على يد الشريك الحميم خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

* Georgetown Institute for Women, Peace and Security and Peace Research Institute Oslo (2019) "Women, Peace and Security Index 2019/20", Washington, DC: GIWPS and PRIO, p. 12.

- **الإحساس بالسلم الأهلي** (بعد الأمن)

النسبة المئوية للنساء اللواتي يبلغن من العمر 15 عامًا فما فوق ممين يبلغن بأنهن يشعرن "بالأمان عندما يمشين لوحدهن ليلًا في المدينة أو المنطقة التي يعشن فيها".

- **العنف المنظم** (بعد الأمن)

المتوسط السنوي لعدد الوفيات في ساحات المعارك الناجمة عن النزاعات بين الدول والنزاعات التي لا تقودها الدول والنزاعات التي تشن من جانب واحد لكل 100,000 شخص بين العامين 2016 و2018.

وكمثال ثالث، نشرت منظمة المرأة في الأمن الدولي (Security International in Women) ومركز بلغراد للأمن القومي "سجل إنجازات القرار 1325"، الذي يتضمن مجموعة من المؤشرات وإطارًا لرصد الدرجات لتقييم مدى النجاح الذي أحرزته الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) على صعيد تنفيذ مبادئ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن داخل القوات المسلحة.* وقد تكون المؤشرات التي يتضمنها هذا السجل مفيدة بالنسبة للمشاريع التي تعنى بالقوات والمؤسسات والعمليات العسكرية.

المؤشرات المرتكزة على أهداف التنمية المستدامة

في سنة 2015، اجتمع المجتمع الدولي على رؤية مشتركة لتحقيق السلام والازدهار للشعوب كافة وحماية الكوكب بتبني خطة التنمية المستدامة للعام 2030. وتحدد هذه الخطة 17 هدفًا مترابطًا للتنمية المستدامة.

ويناقش موجز السياسات المرفق مع مجموعة الأدوات هذه، "خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وقطاع الأمن والمساواة بين الجنسين" الدور الذي يؤديه قطاع الأمن والعدالة في تحقيق أهداف خطة سنة 2030، ولا سيما الهدف 5 والهدف 16. ويسعى الهدف 16 إلى "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". ويرمي الهدف 5 إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

وقد تُرجمت أهداف التنمية المستدامة إلى 169 مقصدًا، جرى تحديد 232 مؤشرًا في ضوئها. وبالاستناد إلى حجم مشروع ما ومؤشراته، يمكن إدراج هذه المقاصد والمؤشرات، ولا سيما تلك المتفرعة عن الهدف 16 والهدف 5، ضمن تصميم برامج الأمن والعدالة. وفي وسع هذه المقاصد والمؤشرات، في الحالات التي يتعذر إدراجها فيها، أن تشكل مصدر إلهام للمقاصد والمؤشرات الأخرى.^

وبينما تشير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر فقط، يجب تصنيف البيانات حسب عوامل أخرى حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا، كما ورد في المبحث 2-4.

4.4 اختيار منهجيات جمع البيانات اللازمة للمشروع

يمكن استخدام منهجيات عديدة لجمع بيانات المتابعة التي تتناسب مع حجم المشروع ونطاقه. وفي العادة، تعتمد المشاريع على مراجعة الوثائق، حيث تجري دارسة التقارير ومحاضر الاجتماعات، وسجلات الأحداث وخلافها. ويعرض الجدول 7 خيارات أخرى مع أمثلة عليها.

وقد يشكل جمع البيانات عملًا يتطلب الكثير من الوقت والتكاليف. ويجب أن تتسم منهجيات جمع البيانات بالواقعية وأن تكون جزءًا أصيلًا من تخطيط المشروع لضمان إتاحة الموارد (البشرية والمالية والمادية) وتخصيصها له (ويرد نقاش هذا الجانب ضمن مبحث "الموارد المالية والبشرية" في الصفحة 36).

وبسبب الطابع الهرمي والسياسي الذي يسم الكثير من مؤسسات الأمن والعدالة الحكومية وغير الحكومية، فقد تقتضي الضرورة اعتماد تدابير لتيسير الوصول إلى المعلومات اللازمة للمتابعة، كالطلبات الرسمية والاجتماعات مع القيادة.

* Women in International Security (2015) "The 1325 Scorecard", www.wiisglobal.org/programs/unscr-1325-nato/.

^ ثمة مصادر عديدة تتناول متابعة أهداف التنمية المستدامة، ويرد عدد منها في الفصل السابع. ويمكن الاطلاع على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، "اطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وثائق الأمم المتحدة (A/RES/71/313)، و(E/ CN.3/2018/2)، و(E/CN.3/2019/2).

وعند إعداد خطة جمع البيانات، يجب النظر في الجوانب المتداخلة للهويات الجماعية والفردية. خذ مثلًا مؤشرًا وضع لجمع البيانات عن مواقف ضباط الشرطة الذكور تجاه الفساد. فقد يدور في مجموعة تركيز تتألف من ضباط ذكور نقاش يختلف اختلافًا كليًا عما يدور في مجموعتين منفصلتين – بحيث تضم إحداهما ضباط شرطة من ذوي الرتب العليا والأخرى ضباطًا من ذوي الرتب المتدنية. وبالمثل، إذا كان المرئ يجمع بيانات عن تجارب النساء بوصفهن سجينات، فقد تفضي المسوحات التي تشمل النساء اللواتي يتم اختيارهن عشوائيًا نتائج مختلفة تمام الاختلاف عن تلك المسوحات التي تستهدف النساء من بنات الأقليات الإثنية. وفضلًا عن ذلك، فقد يضطلع نوع جنس القائمين على جمع البيانات بدور في هذه العملية.

الجدول 7: ملخص المنهجيات الرئيسية المتبعة في جمع البيانات مع أمثلة عليها

المنهجية	الهدف	الفوائد	الصعوبات	الأساليب	مثال
المسح (كمي)	فهم عدد المرات أو المدى التعميم على السكان بأسرهم	يتسم بالكفاءة والتوفير إغفال الاسم والسرية	التحيز القائم على عدم الإجابة (يختلف المجيبون بطرائق منطقية عن غيرهم ممن لا يجيب)	استبيان يرسل عبر البريد استبيان عبر الإنترنت استبيان عبر الهاتف استبيان حضوري	مثال: قد تظهر المسوحات التي يشارك فيها مجندون جدد، والتي تطرح أسئلة عن تجاربهم في التدريب الأساسي، تصورات عن العدالة والإدماج
المقابلة (نوعية)	بلوغ فهم معمق لكيف و/أو لماذا	الحصول على بيانات غنية ومعمقة	استخدام الوقت والموارد دون كفاءة تأثير الشخص الذي يجري المقابلة إمكانية التعميم	شخصية عبر الهاتف	مثال: قد توفر المقابلات مع أشخاص زاروا قريبًا في مركز احتجاز تفاصيل محددة للغاية عن تجاربهم
مجموعة التركيز (نوعية)	جمع طائفة أوسع من الإجابات	وجهات نظرة متعددة عن موضوع ما	نوعية التيسير حساسية الموضوع الصلاحية وإمكانية التعميم	مقابلة جماعية ميسرة مع أفراد بينهم قاسم مشترك تجمع معلومات عن وجهات نظر وآراء مشتركة غالبًا ما تحول الإجابات إلى رموز ضمن مجموعات وتحلل موضوعيًا	مثال: في وسع المقابلات مع الرجال والنساء الذين يعيشون في مجتمعات حدودية أن تقدم معلومات عن سلوك موظفي الهجرة على الحدود تجاه الرجال والنساء

نُقل بتصرف عن:

S. Crompvoets (2019) Gender-Responsive Organizational Climate Assessment in Armed Forces, Geneva: DCAF, pp. 31–32.

وبالنسبة للمشاريع على المستوى الوطني، قد يكون من المفيد التواصل مع مكتب الإحصائيات الوطنية في البلد المعني بالنظر إلى أنه قد يجمع البيانات التي تعود بالفائدة على المشروع بالفعل.

القواعد الأخلاقية*

بصرف النظر عن المنهجية المتبعة في جمع البيانات لغايات متابعة المشروع، فلا غنى عن اعتماد نهج قائم على عدم إلحاق الضرر. وهذا يشمل دراسة ما يوصف غالبًا بأخلاقيات البحث والمبادئ الأساسية التي تشمل ما يلي.[8]

- الموافقة المستنيرة. يجب إعطاء الأفراد الذين يقدمون معلومات ديموغرافية شخصية معلومات وافية عن الغاية المتوخاة من عملية جمع البيانات والمخاطر المرتبطة بها والفوائد المترتبة عليها من أجل تمكينهم من اتخاذ قرار بشأن المشاركة من عدمها.
- السرية. تستدعي حقوق الإنسان اتخاذ تدابير ضمن أي مشروع لإدارة البيانات الحساسة بصورة ملائمة والحيلولة دون إساءة استخدام البيانات. ويجب ضمان الخصوصية والسرية لجميع الأفراد الذين يشاركون في جمع البيانات.
- إغفال الأسماء. إذا كانت عملية جمع البيانات تلزم بإغفال الأسماء، يجب التأكد من إجراء تحليل للمخاطر من أجل تحديد ما إذا كان يمكن ضمان إغفال الأسماء من الناحية الواقعية أم لا في جميع مراحل جمع البيانات والتحليل. ويمكن في أحوال كثيرة استخدام البيانات التي تصنف باعتبارها مغفلة الأسماء في إعادة تعريف الأفراد حال تحليلها إلى جانب معلومات أخرى.

وتحتل هذه الاعتبارات أهمية خاصة عند جمع المعلومات من مجتمعات الأفراد الذين يعانون من الوصمة، كالأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات إثنية أو دينية، أو الأفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، أو من ضحايا العنف الجنسي.

ويجب تدريب القائمين على جمع البيانات في مجال أخلاقيات البحث والسرية وحفظ البيانات وحماياتها. وقد تدعو الحاجة إلى تنفيذ تدابير لضمان سلامة القائمين على جمع البيانات والأفراد الذين يقدمون المعلومات. وينبغي بذل عناية خاصة لماهية بيانات المتابعة التي يجري تبادلها مع أصحاب الشأن الخارجيين.

الموارد المالية والبشرية اللازمة لمتابعة المشروع

من الضروري تخصيص موارد معتبرة لدعم أعمال المتابعة، ولكن ذلك يجري تجاهله في أحوال كثيرة. وقد يكون جمع البيانات التي يمكن تعميمها أو تتسم بصلاحيتها ويمكن الاعتماد عليها، كالبيانات الجيدة المستقاة من المسوحات التي تتناول انطباعات المجتمعات المحلية حول الأمن، مكلفًا للغاية، مع أنها تحتل قدرًا كبيرًا من الأهمية بالنسبة لمتابعة التقدم المحرز على صعيد النتائج طويلة الأمد. وتعني الحاجة إلى متابعة التغيير وجوب جمع البيانات بصورة دورية، وهو ما قد ينطوي على تكاليف عالية. كما يعني جمع البيانات، ضمنًا، استثمار قدر كبير من الوقت في تحليل البيانات إذا كان يراد تفسيرها واستخدامها لتوجيه مسار المشروع وتطوره.

وفي مؤسسات قطاع الأمن والعدالة، من قبيل القوات المسلحة أو الشرطة، غالبًا ما تضاف المشاريع التي تعنى بتعزيز المساواة بين الجنسين، وبالتالي أنشطة متابعة هذه المشاريع، إلى المسؤوليات الملقاة على عاتق موظفي المشروع القائم. ويجب أن يراعي تخطيط المشروع في هذا المقام:

- التدابير اللازمة للتأكد من أن موظفي المشروع لديهم الوقت المطلوب في سياق عملهم اليومي لجمع البيانات، بما يشمل جمعها في المدن ومقرات القيادة الواقعة خارج العواصم.

* يرد نقاش القواعد الأخلاقية، من قبيل موافقة المشاركين والسرية وتقييم المخاطر في سياق جمع المعلومات من الأشخاص، بقدر أكبر من التفصيل في الكتيب الصادر عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن:
S. Crompvoets (2019) Gender-Responsive Organizational Climate Assessment in Armed Forces, Geneva: DCAF.

- العمليات القائمة في مجال جمع البيانات داخل المؤسسة والتي قد تيسر متابعة المشروع.
- الموافقات المطلوبة من القيادات العليا لضمان انتقال التوجيهات من تسلسل القيادة لإتاحة القدرة على جمع البيانات.

ويجب أن يتحلى القائمون على جمع البيانات بفهم مشترك وارسخ للمفاهيم الجنسانية المرتبطة بالبيانات التي يجمعونها. وقد تؤثر التحيزات الجنسانية والصور الجنسانية النمطية لدى هؤلاء على كيفية جمع البيانات. ففي مشروع يركز على التحرش الجنسي في الشرطة، مثلًا، فقد توكل إلى ضابط مهمة جمع البيانات عن عدد الشكاوى المرفوعة. فإذا لم يكن ذلك الضابط يفهم تعريف التحرش الجنسي فهمًا واضحًا، فقد يخطئ في تصنيف الشكاوى التي يراجعها. وقد يستدعي تخطيط المشروع تخصيص الوقت والموارد لتدريب الأفراد الذين يتولون مسؤولية جمع البيانات. وبدل ذلك، يمكن دراسة الاستعانة بخبرات خارجية في مراحل إستراتيجية من عملية المتابعة.

وقد تقتضي الضرورة تأمين موارد مالية وبشرية ومادية إضافية لضمان إدارة البيانات على نحو مأمون ويتسم بالكفاءة على مدى فترة المشروع. وقد تفرز قدرة المشروع على تخزين البيانات وإدارتها تأثيرها على نطاق أنشطة المتابعة ومداها. وعند اختتام المشروع، يجب التخلص من أي بيانات تم جمعها بصورة ملائمة، وهو أمر قد يتطلب تخصيص موارد له كذلك.

الحواشي

1. I. T. Winkler and M. L. Satterthwaite (2017) "Leaving no one behind? Persistent inequalities in the SDGs", International Journal of Human Rights, 21(8), pp. 1073–1097 at p. 1076.

2. وهذه مسألة مهمة أيضًا فيما يتعلق بالإعاقة. ويوفر فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، الذي أنشئ ضمن اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، أدوات لجمع البيانات من أجل جعل البيانات المتعلقة بالإعاقة قابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم. انظر:

3. Washington Group on Disability Statistics (2019) "Frequently asked questions", www. washingtongroup-disability.com/frequently-asked-questions (accessed 7 November 2019).

4. Winkler and Satterthwaite, note 1 above, pp. 1086–1088.

5. UNDP (2009) Handbook on Planning, Monitoring and Evaluating for Development Results, New York: UNDP, p. 58.

6. European Commission Directorate-General for International Cooperation Development (2017) "Concept Paper No. 5: Indicators to measure social protection performance – Implications for EC programming", Luxembourg: Publications Office of the European Union, p. 22.

7. اقتبس بتصرف عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، (2012)، مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة؛

8. B. Feiring, F. Thornberry and A. Hassler (2017) "Human rights and data: Tools and resources for sustainable development", Copenhagen: Danish Institute for Human Rights.

9. WILPF (2019) "Member states", PeaceWomen, www.peacewomen.org/member-states (accessed 7 November 2019).

10. Winkler and Satterthwaite, note 1 above, pp. 1086–1088.

OSCE
OSCE
OSCE
OSCE
ОБСЕ

5. تقييم إعداد البرامج في قطاع الأمن والعدالة واستخلاص الدروس المستفادة منها: كيفية إدماج المنظور الجنساني*

تكمن الأهداف الإستراتيجية المتوخاة من تقييم المشاريع في إثبات التعلم والتحقق من النتائج وتوفير أدلة تتسم بالمصداقية والموثوقية بهدف صنع القرارات. وعادةً ما يجري التقييم في نهاية المشروع (التقييم التجميعي)، ولكن يمكن إجراء التقييم أيضًا في أثناء المشروع (التقييم التكويني). ويمكن أن يركز التقييم على الطريقة التي يحقق بها المشروع النتائج والآثار المتوخاة منه، أو يمكن أن يسعى إلى تحديد مدى نجاح المشروع في تطبيق الإستراتيجية المحددة في إطاره المنطقي (تقييم العملية).

وغالبًا يرد نقاش المتابعة والتقييم معًا، مع أنهما يختلفان عن بعضهما في واقع الأمر، كما يتضح ذلك في الجدول 8. ومع ذلك، تتفهم منظمات كثيرة العلاقة الأساسية القائمة بين تصميم المشاريع ومتابعتها وتقييمها، وكيف تمثل هذه العناصر أشكالًا من المساءلة والتعلم (انظر الإطار 6).

الجدول 8: الفروقات بين المتابعة والتقييم

	المتابعة	التقييم
التعريف	متابعة منهجية لأثر المشروع في ضوء الأهداف والمؤشرات المقررة	رصد منهجي وموضوعي للنتائج المتوقعة والمحققة، ويهدف إلى تحديد مدى صلة التدخلات وأثرها وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها
الهدف	لغايات استخلاص الدروس وصنع القرارات والمساءلة	لغايات استخلاص الدروس وصنع القرارات والمساءلة
الجهة التي تجريه	فريق المشروع وشريك (شركاء) التنفيذ	مستشار مستقل أو خارجي أو وحدة من المنظمة من خارج إطار فريق المشروع
التوقيت	مستمر خلال دورة حياة المشروع كلها	نقاط محددة في دورة حياة المشروع: خط أساس، أو في منتصف المدة، أو عند نهاية المشروع أو بعد سنوات من انتهاء المشروع
نوع المعلومات ومصدرها	كمية ونوعية، بيانات أولية من المشروع، إلى جانب بيانات ثانوية	كمية و/أو نوعية بيانات أولية وثانوية
أنواع التحليل	متابعة أثر المخرجات والتغييرات في النتيجة، ومستويات الأثر بالقدر المستطاع متابعة تنفيذ الأنشطة ومدى توفر المدخلات المطلوبة في الوقت المطلوب وعلى نحو يتسم بالفعالية	التدقيق المتقاطع لقياس مدى تحقيق النتائج والآثار والإسهام فيها أطر مختلفة للتحليل إصدار حكم على الفعالية في نهاية المطاف
الاستخدام	يمكن أن يفضي إلى تغييرات في تخطيط المشروع وميزانيته	يمكن أن يفضي إلى تغييرات في المسار الإستراتيجي للمشروع، وتخطيط المشروع وميزانيته، والتغيير التنظيمي، ومخصصات الموارد والابتكار

نقل بتصرف عن:

UN Women Independent Evaluation Office (2015) How to Manage Gender-Responsive Evaluation, New York: UN Women.

* الصورة: أولغا سكربيوفسكايا، التي قادت أكبر فريق في بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، والتي يعزى إليها الفضل في اعتماد التنوع في الاجتماعات التي كان الذكور يهيمنون عليها مع الجهات الفاعلة الأمنية، 2017. جميع الحقوق محفوظة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/كليف فولي.

ويشكل التعلم جانبًا بالغ الأهمية من جوانب إعداد البرامج لغايات تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن والعدالة بالنظر إلى صعوبة قياس التغيير طويل الأمد. ويتمثل الهدف الأساسي من استخلاص الدروس المستفادة من المشروع في إدراك المواطن التي سجل المشروع النجاح وأصابه الإخفاق فيها وفهمها. فإذا أخفق المشروع في ناحية من النواحي، يتيح التعلم للمنظمة إجراء تحقيق معمق في مواضع هذا الإخفاق لكي تبلغ فهمًا أوفى لما يمكن إنجازه بطريقة مختلفة. وهذا يتطلب من المنظمات المعنية أن تتقبل الإخفاق لغايات التعلم، وأن تعدل البرامج التي يجري العمل على تنفيذها وأن تغير النهج التي تعتمدها في المستقبل. وفي حين يمكن أن يكون هذا ما يقصده العديد من المنظمات، يعني الضغط الذي يفرضه "إثبات النتائج" أنه لم يجر سوى النزر اليسير من المواءمة حالما يبدأ المشروع في حالات كثيرة، وأنه تجري ملاحظة "الدروس المستفادة" حال إجراء التقييم، ولكن دون تعديل النهج المطبقة على الإطلاق.

ومن الأهمية بمكان أن يولي تقييم المشاريع التي تسعى إلى ترسيخ المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن والعدالة الأولوية لجانب التعلم من التقييم. ففي سياق تحديد ما يصلح لتعزيز المساواة بين الجنسين، فمن الأهمية البالغة معرفة ما لا يصلح في هذا المضمار. وثمة الكثير من الموارد القائمة في مجال التقييم الذي يستجيب للاعتبارات الجنسانية (والتي ترد قائمة بها في الفصل السابع). وبذلك، تغطي هذه الأداة هذا المحتوى باقتضاب نسبيًا، حيث تسلط الضوء على معايير التقييم، وتعرض طائفة من منهجيات التقييم المختلفة، وتحدد بعض الاعتبارات فيما يخص إعداد خطة التقييم واستخلاص الدروس المستفادة وتخصيص الموارد المطلوبة لها.

الإطار 6: النهج المناصر للمرأة الذي تطبقه منظمة أوكسفام الدولية في مجالات المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم

تعتمد منظمة أوكسفام الدولية عملية محكمة لتبلغ فهمًا أفضل لكيفية تطبيق المبادئ المناصرة للمرأة في النهج الذي تطبقه في مجالات المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم. وتنبع الأفكار الداخلية التي تعتنقها المنظمة من وثيقة صاغتها في سنة 2013 بشأن المبادئ التي توجه استخلاص الدروس المستفادة من البرامج التي تسعى إلى تحويل علاقات القوة والعلاقات الجنسانية التي تفتقر إلى المساواة وتؤدي إلى التمييز. وتدرك منظمة أوكسفام بأن نهج التحول يستدعي مساهمات من الجميع، وبالذات مشاركة مجدية من جانب النساء.

المصدر:

S. Wakefield and D. Koerppen (2017) "Applying feminist principles to program monitoring, evaluation, accountability and learning", New York: Oxfam, p. 3

5.1 معايير التقييم وأسئلته

عند إجراء تقييم أو الشروع في تقييم برنامج من البرامج، يمكن تبني أو تعديل عدد من المجموعات من معايير التقييم التي أعدتها منظمات متعددة الأطراف.

وتتمثل معايير التقييم التي تعتمدها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:*

- **الصلة** (إلى أي مدى لا تزال أهداف البرنامج صالحة للجهة الفاعلة الأمنية؟)
- **الفعالية** (إلى مدى جرى تحقيق أهداف البرنامج؟)
- **الكفاءة** (هل كانت الأنشطة تتميز بالكفاءة من حيث التكلفة؟)
- **الأثر** (ما الذي حصل نتيجة للبرنامج؟)
- **الاستدامة** (إلى أي مدى لا تزال الفوائد المتمخضة عن البرنامج مستمرة بعد توقف تمويل المانحين؟)

* OECD-DAC Network on Development Evaluation (2019) "DAC criteria for evaluating development assistance", www.oecd.org/ dac/evaluation/ dac criteriaforevaluating developmentassistance.htm (accessed 7 November 2019).

وتستخدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكنها أضافت معيارين إضافيين إليها:

- **الاتساق** (هل كان المشروع مكملًا لغيره من التدخلات التي تنفذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟)
- **القيمة المضافة** (ما الفرق الذي أحدثه عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الاضطلاع بالمشروع؟).[1]

وبالمثل، يوظف فريق التقييم التابع للأمم المتحدة معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى جانب مجموعة من "قواعد التقييم ومعاييره". ومن بين هذه القواعد "حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين":

ينبغي إدماج المبادئ والقيم العالمية المعترف بها لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ضمن التقييم بجميع مراحله. وتقع على عاتق المقيمين ومديري التقييم مسؤولية التأكد من أن هذه القيم تحظى بالاحترام وتجري معالجتها وتعزيزها، مما يرسخ الالتزام بمبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب".*

* UN Evaluation Group (2016) "Norms and standards for evaluation", New York: UNEG, p. 12.

وتتمثل أفضل طريقة في إجراء التقييم، والتي تيسر أقصى قدر ممكن من التعلم، في التأكد من أن أسئلة التقييم محكمة الصياغة وتتسم بالدقة، بالنظر إلى أنها سوف توجه نطاق التقييم وتحدد إطاره وترسم نطاقه. وفي العادة، ينبغي ألا تزيد أسئلة التقييم عن خمسة من أجل تمكين المقيم (أو المقيمين) من دراسة كل سؤال بتعمق والخروج بنتائج موضوعية. وإذا كانت إحدى النتائج الرئيسية التي يتوخاها المشروع تتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة، فمن الحكمة التأكد من أن سؤالًا واحدًا على الأقل من أسئلة التقييم الخمسة يتعلق بهذا الجانب. ولتحديد عدد الأسئلة التي يطرحها القائمون على التقييم، ينبغي لفريق المشروع وأصحاب الشأن الرئيسيون والنساء والرجال أن يعملوا معًا على اتخاذ قرار بشأن أهم المسائل التي يريدون معالجتها في عملية التقييم، مع تقبلهم بأن لن يكون من الممكن الإجابة عن جميع الأسئلة.

5.2 اختيار المنهجيات اللازمة لتقييم المشروع واستخلاص الدروس المستفادة منه

حال تحديد أسئلة التقييم، يمكن تحديد منهجيات البحث اللازمة لجميع المعلومات المطلوبة. كما يمكن استخدام المنهجيات المعتمدة في جمع البيانات لأغراض متابعة المشروعة، والواردة في المبحث 4-4، في التقييم كذلك. وبالاستناد إلى حجم التقييم ونطاقه، فقد تتاح فرصة لاستخدام منهجيات نوعية أخرى في إعداد البحث المطلوب، من قبيل تلك المبينة في الجدول 9.

الموارد المالية والبشرية اللازمة لتقييم المشروع واستخلاص الدروس المستفادة منه

كما هو الحال في أعمال المتابعة، يشترط توفر ما يكفي من قدرات الموارد البشرية والموارد المالية والوقت لإجراءات التقييمات والتأكد من تبادل الدروس المستفادة وإدماجها ضمن المراحل المستقبلية من البرنامج أو تصميم برامج جديدة. وفي حال عدم رصد ميزانية لعملية التقييم والتعلم، فلن تجد هذه العملية طريقها إلى التنفيذ في أغلب الأحوال.

ويمكن أن يجري التقييمات مقيمون خارجيون أو مقيمون داخليون تجمعهم علاقة قائمة بالمشروع/المنظمة. ولكل نهج من هذين النهجين محاسنه ومساوئه. فالأول يرتبط بقدر أكبر من الاستقلالية، لذا يجري التعامل معه في أحوال كثيرة على أنه يتسم بدرجة أكبر من المصداقية، مع أنه يحتمل أن يكون أكثر كلفة. ويستفيد النهج الثاني من التقييم الذي يقوده أشخاص يعرفون كل شاردة وواردة في المشروع، ويستطيعون بالتالي الخروج بنتائج عملية المنحى بقدر أكبر.

ومن نقاط الضعف الشائعة في تقييم تصميم برامج الأمن والعدالة إقصاء تجربة نوع الجنس من المعايير المستخدمة في اختيار المقيم. فغالبًا ما يملك المقيمون خبرة في قطاع الأمن والعدالة، دون أن يتمتعوا

بهذه الخبرة في إعداد برامج المساواة بين الجنسين. وحيثما كان هذا هو الحال، يجب إضافة خبير في نوع الجنس والتقييم إلى فريق التقييم.

وأخيرًا، يجب إعداد إستراتيجية تبين كيفية تبادل نتائج التقييم مع الشركاء في المشروع وغيرهم من أصحاب المصلحة فيه، مع إيلاء الانتباه للطريقة المعتمدة في تبادل هذه النتائج مع النساء والرجال والفئات المحددة الأخرى. ومن الأهمية أن نبين الطريقة التي استخدمت فيها البيانات المجمعة لجميع المشاركين في المشروع، بما يشمل استخدامها في عمليات المتابعة والتقييم. ومن المهم كذلك تبادل الدروس المستفادة من التدخلات المنفذة في قطاع الأمن والعدالة والمساواة بين الجنسين مع الجماعات المعنية بهذه الممارسة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية بوجه أعم، والتي تسعى إلى النهوض بمقتضيات الأمن والعدالة لصالح الأفراد. فكلما تعلمنا المزيد من إعداد البرامج وتبادلنا ما نستخلصه من دروس مستفادة سواء كانت إيجابية أم سلبية، أصبح قطاع الأمن والعدالة أقدر على تحقيق المساواة بين الجنسين ومساندتها.

الجدول 9: أمثلة على منهجيات البحث اللازمة للتقييم

		معلومات إضافية منشورة في
حصاد النتائج	لا تستهل هذه المنهجية بنتائج محددة سلفًا وتقيس التقدم المحرز على صعيد تحقيقها، وإنما تجمع الأدلة على ما جرى تحقيقه وتعمل بأثر رجعي على تحديد ما إذا كان المشروع قد أسهم في ذلك التغيير وكيفية إسهامه فيه.	Saferworld (2016) "Doing things differently: Rethinking monitoring and evaluation to understand change", London: Saferworld.
التحري التقييمي	عملية تستفيد من نقاط القوة التي يؤمنها "المحور الإيجابي" للمنظمة، دون أن تسعى إلى التغلب على نقاط ضعفها أو تقليصها باستخدام "الاكتشاف والحلم والتصميم والمصير" ونهج "النظام بأكمله".	D. Cooperrider and Associates "What is appreciative inquiry?", www.davidcooperrider.com/ai-process/ (accessed 7 November 2019).
التغيير الأهم	عملية تشاركية تشمل جمع قصص التغيير المهمة من المستوى الميداني، والعمل المنهجي على اختيار أهم هذه القصص من خلال لجان تضم أصحاب الشأن المعينين الذين توكل إليهم مهمة "البحث" عن أثر المشروع. وعند جمع قصص التغيير المهمة هذه، يجلس الأشخاص معًا ويقرأون تلك القصص بصوت عالٍ ويجرون نقاشًا منتظمًا ومعمقًا حول قيمة هذه التغييرات المبلغ عنها.	R. Davies and J. Dart (2005) "The 'most significant change' (MSC) technique: A guide to its use".
تقييم الجهات المستفيدة	يكمن الهدف في رصد قيمة نشاط من الأنشطة كما يتصوره المستفيدون من المشروع وإدماج النتائج ضمن أنشطة المشروع. وينطوي هذا الجانب، على وجه التحديد، على الاستماع المنهجي من خلال إتاحة المجال للتعبير عن أولويات المستفيدين ومخاوفهم.	L. F. Salmen (1995) "Beneficiary assessment: An approach described", Environment Department Working Papers No. 23, Washington, DC: World Bank.
التواريخ المؤسسية	رواية تدون النقاط الرئيسية التي تبين نشأة الترتيبات المؤسسية – طرق العمل الجديدة – مع مرور الوقت وهيأت طرقًا تتسم بقدر أكبر من الفعالية في تحقيق أهداف المشروع وأسهمت في تحقيقها.	Better Evaluation website, www.betterevaluation.org (accessed 7 November 2019).
تجربة موجهة تستخدم فيها عينات عشوائية	نوع من أنواع تقييم الآثار باستخدام أسلوب الوصول العشوائي إلى البرنامج كوسيلة لتقليص التحيز وتوليد تقدير صحيح للآثار على المستوى الداخلي. وتقارن هذه التجربة النتائج بين المجموعة التي تستفيد من المشروع وتلك التي لا تستفيد منه.	Better Evaluation website, www.betterevaluation.org (accessed 7 November 2019).

الحواشي

S. Lust (2010) Project Management in the OSCE: A Manual for Programme and Project Managers, Vienna: OSCE, p. 97.

strong hands stop violence against women and girls
UNITE
strong hands stop violence against women and girls
UNITE

6. أسئلة توجيهية للتقييم الذاتي المؤسسي*

تعنى هذه الأسئلة التوجيهية بمساعدة المؤسسة على تقييم عملياتها الراهنة من ناحية إدماج المنظور الجنساني في تصميم البرامج والمشاريع في قطاع الأمن والعدالة ومتابعتها. ولا تعد هذه مجموعة شاملة من الأسئلة وينبغي العمل على تطويرها ومواءمتها مع كل سياق مؤسسي بعينه.

وترد قائمة بموارد أخرى تيسر دعم التقييم الذاتي المؤسسي في الفصل السابع.

الأسئلة	أمثلة على البيانات/العمليات التي يجب تحليلها
هل تُجري مؤسستكم التحليلات المراعية للاعتبارات الجنسانية (أوتدمج التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية ضمن أداة التحليل التي تعتمدونها) للاسترشاد بها في تصميم البرامج أو المشاريع؟	أطر إدارة البرامج أو المشاريع
هل تعد مؤسستكم نظرية للتغيير في كل مشروع؟	أطر إدارة البرامج أو المشاريع
هل تدرج مؤسستكم بنود ميزانية محددة لأنشطة المتابعة في ميزانيات المشاريع؟	ميزانيات المشاريع
هل تتأكد مؤسستكم من أن كل البيانات المجمعة لأغراض المتابعة والتقييم مصنفة حسب الجنس؟	أطر متابعة المشاريع
هل تتأكد مؤسستكم من أن كل البيانات المجمعة لأغراض المتابعة والتقييم مصنفة حسب فئات أخرى؟	أطر متابعة المشاريع
هل تدرج مؤسستكم التقييمات في ميزانيات المشاريع؟	أطر متابعة المشاريع
هل تجري مؤسستكم تقييمات لجميع البرامج والمشاريع؟	أطر إدارة البرامج أو المشاريع
هل تدمج مؤسستكم المنظور الجنساني في التقييمات التي تجريها للمشاريع؟	أطر إدارة البرامج أو المشاريع
هل تتأكد مؤسستكم من أن أنظمة إدارة المشاريع تحترم مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص؟	أطر إدارة البرامج أو المشاريع
هل تعتمد مؤسستكم آلية للتأكد من أن الدروس المستفادة من التقييمات (ومن المشاريع بصفة عامة) يتم إدماجها ضمن تصميم المشاريع الجديدة؟	أطر إدارة البرامج أو المشاريع
هل تقدم منظمتكم التدريب الداخلي للموظفين في مجال التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية؟	سجلات التدريب الداخلي المقدم للموظفين
هل تعتمد منظمتكم ثقافة التقييم والتعلم؟	توثيق العمليات التي تجري من خلال مراجعة التحليلات ونظريات التغيير وأطر المتابعة تقييمات البرامج أو المشاريع

* طالبتان في الشرطة التايلاندية في أثناء مشاركتهما في أول تدريب تعقده أكاديمية الشرطة في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، 2012. جميع الحقوق محفوظة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة/بانيا جانجبرا.

RED

7. للإستزادة*

التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية وتحليل الاقتصاد السياسي

Barnes Robinson, K. and Cordaid (2016) Handbook on Integrating Gender in Peacebuilding and Statebuilding, The Hague: Cordaid.

Bastick, M. (2011) Gender Self-Assessment Guide for the Police, Armed Forces and Justice Sector, Geneva: DCAF.

Bell, M. (2017) "Data collection in relation to LGBTI people", Luxemburg: European Union.

CARE (2019) "Rapid gender analysis", https://insights.careinternational.org.uk/in-practice/rapid-gender-analysis.

Conciliation Resources (2015) Gender and Conflict Analysis Toolkit for Peacebuilders, London: Conciliation Resources.

Crompvoets, S. (2019) Gender-Responsive Organizational Climate Assessment in Armed Forces, Geneva: DCAF.

Denney, L. (2016) "Using political economy analysis in conflict, security and justice programmes", London: ODI.

Denney, L. and P. Domingo (2017) "Political economy analysis: Guidance for legal technical assistance", London: Role UK Rule of Law Expertise.

Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict (2015) "Conflict analysis framework: Field guidelines and procedures", The Hague: Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict.

Haines, R. and T. O'Neil (2018) "Putting gender in political economy analysis: Why it matters and how to do it", London: Gender and Development Network.

International Labour Organization (2012) A Manual for Gender Audit Facilitators: The ILO Participatory Gender Audit Methodology, 2nd edn, Geneva: ILO.

OSCE/ODIHR (2009) "Gender and early warning systems: An introduction", Warsaw: OSCE.

OSCE/ODIHR (2017) Making Laws Work for Women and Men: A Practical Guide to Gender-Sensitive Legislation, Warsaw: OSCE.

* الصورة: إيرلاندا بوب، عمدة لانكوين – إحدى بلديات مقاطعة ألتا فيراباس في غواتيمالا، كانت العمدة الوحيدة التي تنحدر من الشعب الأصلي وواحدة من عشرة نساء فقط تقلدن منصب العمدة في البلاد. وشاركت إيرلاندا في مؤتمر القمة الأيبيري- الأمريكي الرابع لجداول الأعمال الجنسانية المحلية، وقاد تبادل المعلومات بين القادة النسويات من مختلف المجتمعات الأصلانية في مجال المشاركة السياسية للنساء الأصليات وكيفية معالجة العنف ضد المرأة في السياسة. جميع الحقوق محفوظة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة/رايان براون.

Saferworld (2016) Gender Analysis of Conflict Toolkit, London: Saferworld.

UNDP (2016) How to Conduct a Gender Analysis: A Guidance Note for UNDP Staff, New York: UNDP.

UN Office on Drugs and Crime (2006) Criminal Justice Assessment Toolkit, Vienna: UNODC.

Vera Institute of Justice (2003) Measure Progress Toward Safety and Justice: A Global Guide to the Design of Performance Indicators Across the Justice Sector, New York: Vera Institute of Justice.

المتابعة والتقييم

Badgett, M. V. L. and R. Sell (2018) "A set of proposed indicators for the LGBTI inclusion index", New York: UNDP.

Evaluation Office/ILO (2019) "Guidance Note 4: Integrating Gender Equality in Monitoring and Evaluation of Projects", Geneva: ILO.

Group of Experts on Action against Violence against Women and Domestic Violence (GREVIO) (2016) "Questionnaire on legislative and other measures giving effect to the provisions of the Council of Europe Convention on Preventing and Combating Violence against Women and Domestic Violence (Istanbul Convention)", Strasbourg Cedex: Council of Europe.

Saferworld (2016) "Doing things differently: Rethinking monitoring and evaluation to understand change", London: Saferworld.

Stephens, A., E. D. Lewis and S. Reddy (2018) Inclusive Systemic Evaluation (ISE4GEMs): A New Approach for the SDG Era, New York: UN Women.

UN Evaluation Group (2014) Integrating Human Rights and Gender Equality in Evaluations, New York: UNEG.

UN Women (2015) How to Manage Gender-Responsive Evaluation, New York: UN Women.

Washington Group on Disability Statistics, www.washingtongroup-disability.com

مصادر الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بنوع الجنس

Georgetown Institute for Women, Peace and Security and Peace Research Institute Oslo, "Women, Peace, and Security Index", https://giwps.georgetown.edu/the-index/

Harvard Kennedy School Women and Public Policy Program, "Gender action portal", http:// gap.hks.harvard.edu/?mc_cid=92cb093509&mc_eid=f566387e2b

Inter-Parliamentary Union, "Women in national parliaments", http://archive.ipu.org/wmn-e/classif-arc.htm

OECD, "Gender data portal", www.oecd.org/gender/data/

OECD, "Gender, institutions and development database", https://stats.oecd.org/index.aspx?datasetcode=GIDDB2014

OECD, "Social institutions & gender index", www.genderindex.org/

Ritchie, H., M. Roser, J. Mispy and E. Ortiz-Ospina (2018) “Measuring progress towards the Sustainable Development Goals”, https://sdg-tracker.org/

UNDP, “Gender inequality index (GII)”, http://hdr.undp.org/en/data

UN Statistics Division, “Minimum set of gender indicators”, https://genderstats.un.org/#/ home

UN Women, “Global database on violence against women”, http://evaw-global-database.

unwomen.org/en

US Agency for International Development DHS Program, “Demographic and health surveys

– Gender”, https://dhsprogram.com/topics/gender/index.cfm WikiGender, “Statistics”, www.wikigender.org/statistics/ WomanStats Project, “WomanStats database”, www.womanstats.org/ World Bank, “Gender data portal”, http://datatopics.worldbank.org/gender/

World Economic Forum (2018) “Global gender gap report 2018”, https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2018

مصادر الإحصاءات العامة

Sustainable Development Goals Helpdesk, “Data portals”, https://sdghelpdesk.unescap.org/

UN Department of Economic and Social Affairs, “Global SDG indicators database”, https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

UN Department of Economic and Social Affairs, “UN system SDGs action database”, https://sustainabledevelopment.un.org/content/unsurvey/index.html

UN Economic Commission for Africa, “Datasets and publications”, https://ecastats.uneca.org/data/Default.aspx

UN Economic Commission for Europe, “Statistical database”, https://w3.unece.org/PXWeb/en

UN Economic Commission for Latin America and the Caribbean, “Data and statistics”, www.

cepal.org/en/datos-y-estadisticas

UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, “Statistics division”, http:// data.unescap.org/escap_stat/

UN Economic and Social Commission for Western Asia, “Statistics information portal”, www.

unescwa.org/sub-site/statistics-information-portal

UNHCR, “Population statistics”, http://popstats.unhcr.org/en/overview

UN Statistics Division, “National statistics systems”, by country, https://unstats.un.org/unsd/dnss/cp/searchcp.aspx

US Agency for International Development, “DHS program”, https://dhsprogram.com/ World Bank, “World Bank open data”, https://data.worldbank.org/

STOP
EARLY MARRIAGE

الملحق الأول: أمثلة على المؤشرات المتعلقة بالجنسانية في قطاع الأمن والعدالة*

يعرض هذا الملحق أمثلة على مؤشرات المشاريع المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين أو إدماج المنظور الجنساني في قطاع الأمن والعدالة. وبعض هذه المؤشرات كمي وبعضها نوعي. وكما تقدم شرحه في هذه الأداة، فخير طريقة لإعداد المؤشرات يكون عبر استنباطها مباشرةً من نظرية التغيير المعدة للمشروع وتحليله الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية. ولا تعد هذه الأمثلة شاملة، وينبغي ألا تنسخ كما هي ضمن إطار المتابعة مباشرةً. فمن جملة أمور، لا تشير هذه القائمة إلى مستوى المؤشر الذي يجب استخدامه – على المدى القصير أو المدى المتوسط أو المدى الطويل.

1. حشد الدعم للمساواة بين الجنسين داخل المؤسسات
النسبة المئوية لأعضاء القيادة العليا الذين شاركوا في نشاط من أنشطة التوعية (مصنفة حسب الجنس والرتبة والدائرة وأي عامل ذي صلة آخر)
النسبة المئوية لأعضاء القيادة العليا الذين رفعوا مستوى فهم المساواة بين الجنسين (الذي جرى الإبلاغ عنه ذاتيًا أو اختباره) (بالمقارنة مع خط الأساس، ومستوى فهمهم عند بداية المشروع)
2. القيادة
عدد وأنواع الإجراءات التي تباشرها القيادة لتحسين الثقافة المؤسسية (على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين)
عدد وأنواع الخطابات العامة التي تلقيها القيادة والتي تركز على المساواة بين الجنسين والمنظور الجنساني أو تأتي على ذكرها
عدد وأنواع الإجراءات التي تطلقها القيادة لدعم النساء أو المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين أو جمعيات الموظفين الأخرى في المنظمة
3. تمثيل النساء (أو التوازن بين الجنسين)
نسبة النساء بالمقارنة مع الرجال، وبالمقارنة مع البيانات الوطنية حول النساء العاملات (مثلًا) ونسبة النساء في المؤسسات العامة الأخرى
نسبة النساء (والفئات المحددة الأخرى التي لا تحظى بقدر كافٍ من التمثيل) في الأدوار القيادية، بالمقارنة مع الرجال (أو الفئات المهيمنة الأخرى)
معدل دوران النساء (والفئات المحددة الأخرى التي لا تحظى بقدر كافٍ من التمثيل) في المؤسسة، بالمقارنة مع الرجال (أو الفئات المهيمنة الأخرى)
وجود الممارسات التمييزية أو غيرها من العوائق الرسمية أو غير الرسمية أمام النساء (والفئات المحددة الأخرى التي لا تحظى بقدر كافٍ من التمثيل) في الترقيات

* الصورة: مشاركات في منهاج تدريبي بعنوان "أصوات ضد العنف" يتعلمن كيفية إعداد حملة مناصرة أو مشروع مجتمعي لمنع شكل معين من أشكال العنف الذي حددنه على أنه يحتل مرتبة الأولوية. جميع الحقوق محفوظة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة/أورجاسي رودرا.

وجود شروط معدلة لاختبارات اللياقة البدنية بالنسبة للنساء
وجود آليات مؤسسية موجهة لزيادة مهارات النساء وقدراتهن (والفئات المحددة الأخرى التي لا تحظى بقدر كافٍ من التمثيل)
4. تمثيل الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين
النسبة المئوية للموظفين الذين يعرفون أنفسهم على أنهم مثليات ومثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (بالمقارنة مع البيانات الوطنية أو أفضل البيانات المتاحة أو النسبة المئوية للأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ضمن السكان في سن العمل)
عدد الشكاوى المستلمة بشأن التمييز أو التحرش القائم على كراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسانية
5. سياسات الموارد البشرية وإجراءاتها
وجود سياسات المساواة وإجراءاتها لمنع التحرش والتمييز والتنمر وسوء المعاملة المتعلقة بالجنسانية والاستجابة لها
عدد وأنواع الإجراءات المتخذة لملاءمة الأوصاف الوظيفية لكي يتيسر لجميع الأشخاص الحصول على الوظائف، بمن فيهم النساء والفئات الأخرى التي تفتقر إلى ما يكفي من التمثيل
عدد وأنواع الإجراءات المتخذة لمواءمة التدريب وفرص التطور المهني لكي يتيسر لجميع الموظفين الحصول على الوظائف، بمن فيهم النساء والفئات الأخرى التي تفتقر إلى ما يكفي من التمثيل
مدى ما تشمله تقييمات الأداء من أهداف ومعايير تتعلق بإدماج المنظور الجنساني
مدى إدراج التدريب الجنساني باعتباره شرطًا للتوظيف و/أو التطور المهني
6. السياسات الجنسانية (أو الإستراتيجيات وخطط العمل الجنسانية وغيرها)
مدى ما تستخدمه السياسة من اللغة المتعلقة بالنساء والفتيات والرجال والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين
عدد نوع المنظمات التمثيلية التي يجري التشاور معها في إعداد السياسة
وجود خطة تنفيذية تواكب السياسة، بحيث تشمل إجراءات واضحة وجدولًا زمنيًا وتوزيعًا للمسؤوليات وميزانية وآلية للمراجعة وغيرها
7. التدريب الجنساني
النسبة المئوية للمشاركين في التدريب الذين زاد مستوى فهمهم لكيفية إدماج المنظور الجنساني في مهامهم اليومية (الذي جرى الإبلاغ عنه ذاتيًا أو اختباره) (مصنفًا حسب الجنس والرتبة والدائرة وأي عامل ذي صلة آخر)
مدى قدرة المشاركين على تفسير الآثار المختلفة التي يفرزها عملهم على النساء والفتيات والرجال والفتيان وغيرهم من الفئات المستهدفة ضمن هذه الجماعات
8. منسقو ومستشارو الشؤون الجنسانية
وجود شروط مرجعية/إجراءات تشغيلية موحدة/ميزانية للدور الذي يؤديه منسق/مستشار الشؤون الجنسانية
أنواع (ووتيرة) الأنشطة التي ينفذها منسق/مستشار الشؤون الجنسانية
عدد وأنواع طلبات الدعم/المشورة/التدريب التي يتلقاها منسق/مستشار الشؤون الجنسانية

9. عملية إصلاح قطاع الأمن
مدى نجاعة ما تجربه عملية إصلاح قطاع الأمن من مشاورات مجدية مع مختلف فئات السكان، بمن فيها منظمات المجتمع المدني النسوية والمدافعين عن حقوق الإنسان الواجبة للنساء والمنظمات المعنية بالضحايا
مدى إدماج وزارة شؤون المرأة (أو وزارة تشبهها) والتجمع النسائي البرلماني على نحو مجدٍ في عملية إصلاح قطاع الأمن
مدى إشارة سياسة الأمن القومي وإستراتيجية/خطة عمل الأمن القومي إلى المساواة بين الجنسين والاحتياجات الأمنية القائمة على أساس نوع الجنس.
مدى إدراج التدريب الجنساني باعتباره شرطًا للتوظيف و/أو التطور المهني
10. العنف ضد المرأة*
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء اللواتي تعرضن للعنف البدني خلال الأشهر الاثني عشر الماضية حسب حدة العنف والعلاقة مع الجاني ووتيرته
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء اللواتي تعرضن للعنف البدني خلال حياتهن حسب حدة العنف والعلاقة مع الجاني ووتيرته
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي خلال الأشهر الاثني عشر الماضية حسب حدة العنف والعلاقة مع الجاني ووتيرته
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء المعاشرات اللواتي تعرضن للعنف البدني و/أو الجنسي على يد شريك حميم حالي أو سابق خلال الأشهر الاثني عشر الماضية حسب وتيرته
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء المعاشرات اللواتي تعرضن للعنف البدني و/أو الجنسي على يد شريك حميم حالي أو سابق خلال حياتهن حسب وتيرته
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء اللواتي تعرضن للعنف النفسي على يد شريك حميم خلال الأشهر الاثني عشر الماضية
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء اللواتي تعرضن للعنف الاقتصادي على يد شريك حميم خلال الأشهر الاثني عشر الماضية
النسبة المئوية الكلية والمحددة بنوع الجنس للنساء اللواتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية
11. الخدمات الأمنية
مدى انتشار استخدام الفرق المختلطة من الجنسين (والتي تضم النساء والرجال) في العمليات
مدى انتشار دراسة تحليل مكتوب يراعي الاعتبارات الجنسانية في عمليات تخطيط العمليات
الرضا المعرب عنه عن الخدمات الأمنية (من قبيل أعمال الشرطة ودوائر الحدود)، مصنفًا حسب الجنس والعمر (وسمات ذات صلة أخرى)
تصور الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة الأمنية في مختلفات المجتمعات المحلية (مصنفًا حسب الجنس والعمر والانتماء إلى المجتمعات المحلية وغيره من العوامل ذات الصلة)
12. نظام العدالة^
مدى تصنيف إحصائيات وتقارير إدارة القضايا حسب الجنس والنوع (وسمات أخرى ذات صلة)
مدى تحديد إحصائيات وتقارير إدارة القضايا لمختلف أنواع العنف القائم على نوع الجنس
مدى اعتراف إجراءات العدالة الانتقالية والتصالحية بالعنف القائم على نوع الجنس ومعالجته
مدى مشاركة النساء وتمثيلهن في إجراءات العدالة الانتقالية والتصالحية

* UN Economic and Social Council (2010) "Report of the Friends of the Chair of the UN Statistical Commission on indicators on violence against women", Aguascalientes: Statistical Commission, ESA/STAT/AC.193/L.3, pp. 3–4.

^ يمكن الاطلاع على أمثلة أخرى من مؤشرات إصلاح قطاع العدالة في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على القوات المسلحة، الأداة 11، "النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله".

13. مشاركة المجتمع المدني
أنواع ووتيرة المشاورات والحوارات الرسمية وغير الرسمية التي تعقد بين المؤسسات المجتمعية والجهات الفاعلة الأمنية
عدد وأنواع أنشطة التواصل المجتمعي خلال السنة الماضية
14- الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن
وتيرة مناقشة التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية لقانون جديد أو ميزانية في البرلمان (بما يشمل مناقشته اعلى مستوى اللجان)
نسبة النساء مقارنة بالرجال في لجنة الأمن و/أو الدفاع (بالمقارنة مع نسبة النساء في البرلمان ونسبة النساء في اللجان البرلمانية الأخرى)
15. الرقابة التي تمارسها مؤسسات أمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على قطاع الأمن
النسبة المئوية للشكاوى المستلمة من النساء (أو الفئات المستهدفة الأخرى) بالمقارنة مع نسبتهن المئوية في عموم السكان (مصنفة حسب الجنس والرتبة والدائرة والعوامل الأخرى ذات العلاقة)
أنواع الشكاوى المستلمة من النساء والرجال أو الفئات المستهدفة الأخرى (مصنفة حسب الجنس والرتبة والدائرة والعوامل الأخرى ذات العلاقة)
التحقيقات أو الشكاوى المرفوعة إلى مؤسسات قطاع بخصوص النساء أو المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أو فئات الموظفين الآخرين
وتيرة التشاور مع جمعيات الموظفات ومنظمات المجتمع المدني النسوية في اللقاءات الحضورية

UN WOMEN

Office for Democratic Institutions and Human Rights
OSCE ODIHR

DCAF
ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن